

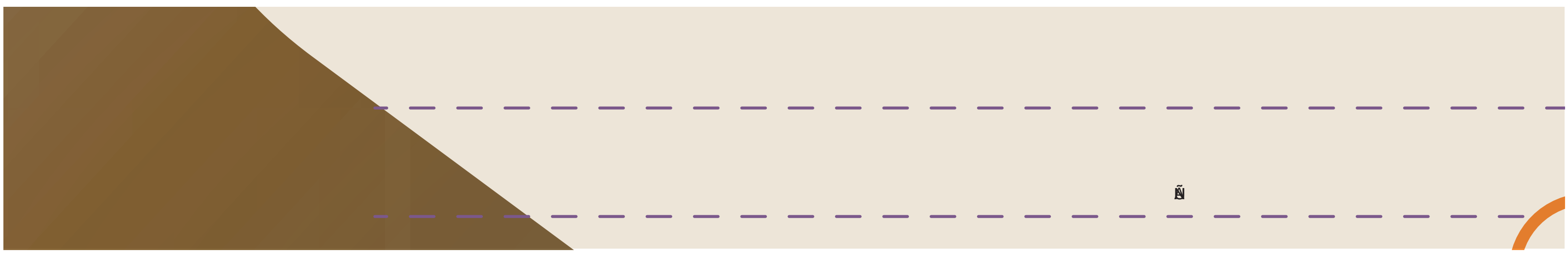
(:)
(:)
(. :)
(. :)

.()
« »
()
٤٢٦ °.- ٩١١١ °.-
+972-2-2987053/4 :
+972-2-2987055 :
info@mas.ps :
www.mas.ps :

٦٤٧ °.-
+972-2-2982700 :
+972-2-2982710 :
diwan@pcbs.gov.ps :
www.pcbs.gov.ps :

٥٢ :.-
+972-2-2409920 :
+972-2-2409922 :
info@pma.ps :
www.pma.ps :

٥٤١ °.-
+972-2-2946946 :
+972-2-2946947 :
www.pcma.ps :
info@pcma.ps :

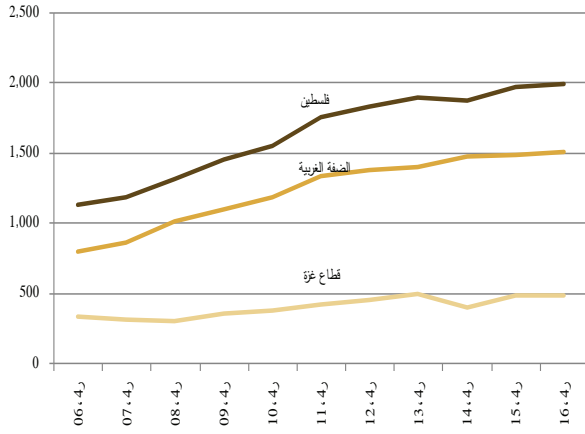


المحتويات:

- 2 **الناتج المحلي الإجمالي** ◆
صندوق 1: الموازنة العامة في 2016 و خطة الموازنة
للعام 2017
- 5 **سوق العمل** ◆
- 10 **المالية العامة** ◆
12 صندوق 2: المتأخرات والدين العام
- 13 **القطاع المالي المصرفي** ◆
16 صندوق 3: القروض المتعثرة
- 17 **القطاع المالي غير المصرفي** ◆
19 صندوق 4: قطاع التأمين الفلسطيني: المعوقات والآفاق
- 20 **مؤشرات الاستثمار** ◆
21 صندوق 5: أذونات الدفع
- 22 **الأسعار والتضخم** ◆
24 صندوق 6: تذبذب أسعار لحوم الدجاج في فلسطين
- 25 **التجارة الخارجية** ◆
27 صندوق 7: انضمام فلسطين إلى "اتفاقية أغادير"
- 28 **مفاهيم وتعريف اقتصادية: مكافئ القوة الشرائية** ◆
Purchasing Power Parity (PPP)
- 30 **المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين** ◆
2016 - 2012

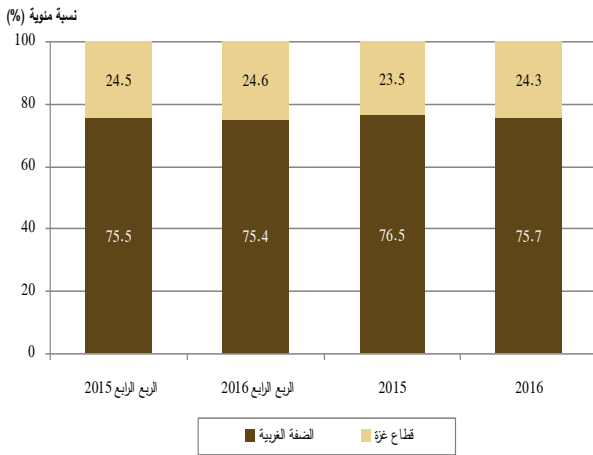
1- الناتج المحلي الإجمالي¹

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* في أرباع السنة (أسعار 2004 الثابتة) (مليون دولار)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 2-1: التوزيع المئوي للناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية* وقطاع غزة (أسعار 2004 الثابتة)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جدول 2-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين (بأسعار 2004 الثابتة)

معدل النمو %	2016	2015	
4.1	8,037.0	7,719.3	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
3.0	6,084.9	5,906.1	- الضفة الغربية*
7.7	1,952.1	1,813.2	- قطاع غزة
1.2	1,765.9	1,744.5	حصّة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)
0.5	2,278.9	2,267.2	- الضفة الغربية*
4.2	1,037.7	996.3	- قطاع غزة

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة. وهذا المقياس، على الرغم من نواقصه المتعددة، هو المؤشر الأكثر استخداماً للتدليل على مستوى الرفاه والنمو الاقتصادي على الصعيد الوطني والدولي.

الربع الرابع. شهد الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني (بالأسعار الثابتة 2004) انخفاضاً بنحو 1.3% خلال الربع الرابع 2016 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 1,997 مليون دولار، موزعاً بين 1,505 في الضفة الغربية و492 في قطاع غزة (انظر الشكل 1-1). وجاء هذا نتيجة انخفاض بمقدار 1.9% في الضفة مقابل ارتفاع بمقدار 0.6% في القطاع، وهو ما حصل أيضاً في الربع الثالث الذي شهد انخفاضاً في الناتج المحلي للضفة الغربية بنسبة 1.1% مقابل ارتفاع في قطاع غزة بنسبة 2.0%.

أدى الانخفاض في الناتج المحلي في الربع الرابع، إلى جانب الزيادة في السكان، إلى انخفاض حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو نقطتين مئويتين مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بالمقارنة بين ربعي السنة المتناظرين (ر4 2016 مع ر4 2015) فلقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين نمواً بلغ 1.3%، وهو ما توافق مع تراجع في حصّة الفرد من الناتج المحلي بمقدار نقطة ونصف مئوية (انظر الجدول 1-1).

المقارنة السنوية. وصل الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين في العام 2016 إلى نحو 8 مليار دولار (بأسعار 2004 الثابتة). ويمثل هذا نمواً بمقدار 4.1% عن العام 2015 (انظر الجدول 2-1). وتوزّع هذا النمو بين 3.0% في الضفة و7.7% في القطاع. أما فيما يتعلق بحصّة الفرد من الناتج المحلي فلقد وصلت إلى نحو 1,766 دولار في 2016، إثر نمو متواضع لا يزيد على 1.2% مقارنة بالعام السابق.

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)

الربع الرابع 2016	الربع الثالث 2016	الربع الرابع 2015	
434.2	442.9	441.0	فلسطين
558.5	572.6	565.9	- الضفة الغربية
258.3	259.0	262.7	- قطاع غزة

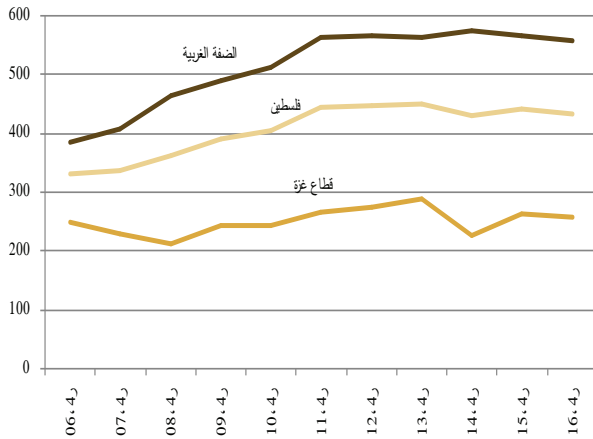
(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

على الرغم من أنّ حصّة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين ارتفعت بنقطة مئوية تقريباً بين العامين 2015 و2016. إلا أنّ القطاع مازال لا يساهم سوى بنحو ربع الناتج المحلي الإجمالي في البلاد (انظر الشكل 2-1). أما بالنسبة للفجوة بين حصّة الفرد من الناتج المحلي بين الضفة والقطاع فلقد بلغت 300

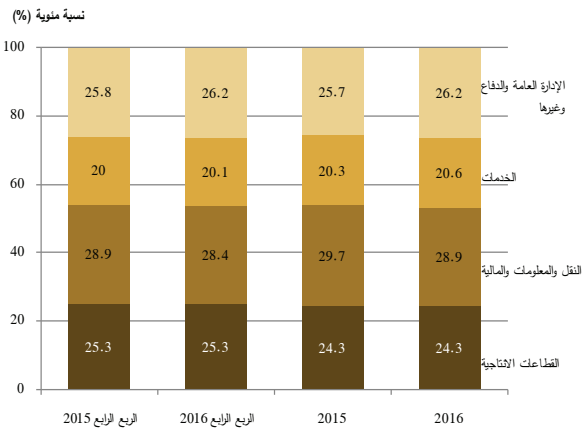
1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2006-2016. رام الله، فلسطين.

شكل 3-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* حسب المنطقة (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (دولار)

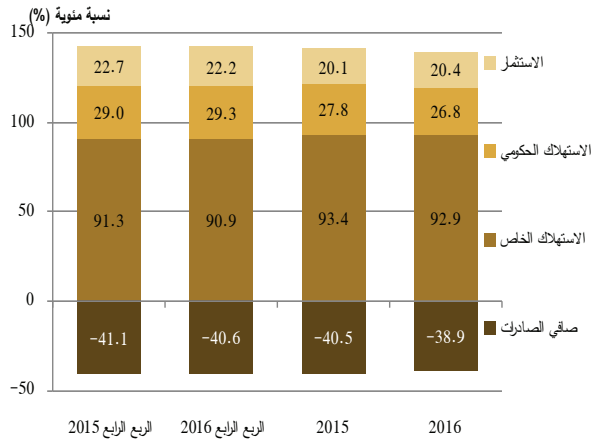


(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

شكل 4-1: التوزيع المتوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



شكل 5-1: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)



(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ (أنظر الجدول 3-1).

دولار في الربع الرابع (انظر الشكل 3-1) و1,241 دولار بالمتوسط في العام 2016، بانخفاض مقداره 2.3% عن العام السابق. وما زال دخل الفرد في قطاع غزة يعادل نحو 60% من متوسط الدخل في فلسطين، و46% فقط من متوسط دخل الفرد في الضفة الغربية.

بنية الناتج المحلي الإجمالي

لم يطرأ تغيير كبير على بنية الناتج المحلي بين الربع الثالث 2016 والربع الرابع 2016، وكذلك بين متوسط العامين 2015 و2016، باستثناء ارتفاع صغير في حصة القطاعات الإنتاجية بنحو نقطة مئوية ونصف بين الربعين (جاءت بمعظمها من توسع قطاع الإنشاءات). في حين لم يطرأ تغيير على حصة القطاعات الإنتاجية بين العامين، ولكن طرأ انخفاض على قطاع النقل والمعلومات والمالية مقابل توسع طفيف على حصة قطاع الإدارة العامة والأمن وقطاع الخدمات (انظر الشكل 4-1).

الإنفاق على الناتج المحلي

الربع الرابع. بلغت الزيادة المطلقة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الرابع 2015 والربع الرابع 2016 نحو 24.8 مليون دولار (وهو ما يمثل نمواً بمقدار 1.3% كما جاء آنفاً)، حيث ازداد الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 27.6 مليون دولار، وانخفض الاستثمار بنحو 4.8 مليون دولار، بينما بقي صافي الصادرات على حاله تقريباً نتيجة ارتفاع الصادرات بنفس مقدار ارتفاع الواردات خلال الربع (انظر الشكل 5-1).

المقارنة السنوية. شهد العام 2016 انخفاضاً في حصة الاستهلاك الخاص والعام من الناتج المحلي بمقدار نقطة مئوية ونصف مقارنة بالعام 2015. وترافق هذا مع انخفاض في حصة صافي الصادرات مقابل ارتفاع ضئيل نسبياً في حصة الاستثمار. وعلى الرغم من التطور الإيجابي المتمثل في انخفاض نسبة الاستهلاك، إلا أن الهوة بين استخدام الموارد وإنتاجها محلياً ما تزال من أبرز مظاهر العجز في الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغ إجمالي الاستخدام لأغراض الاستهلاك والاستثمار والتصدير نحو 12,840 مليون دولار في العام 2016، وهذا يزيد على إجمالي الإنتاج المحلي بمقدار 4,803 مليون، أو بما يعادل 60% من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول 3-1 والشكل 5-1).

جدول 3-1: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004) (مليون دولار)

2016	2015	الربع الرابع 2016	الربع الرابع 2015	
1,638.1	1,549.1	443.0	447.8	الاستثمار
7,466.9	7,209.7	1,814.6	1,800.4	الاستهلاك الخاص
2,152.4	2,149.3	585.7	572.3	الاستهلاك الحكومي
(3,127.2)	(3,126.7)	(810.9)	(811.5)	صافي الصادرات
(93.2)	(62.1)	(35.1)	(36.5)	صافي السهو والخطأ
8,037.0	7,719.3	1,997.3	1,972.5	المجموع = الناتج المحلي الإجمالي

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة

صندوق 1: الموازنة العامة في 2016 وخطة الموازنة للعام 2017

في 2013 إلى 5.6 في 2016، والإيرادات المحلية ازدادت بنسبة 66% خلال الأعوام الثلاثة الماضية وبمعدل سنوي متوسط يبلغ 17%.¹ وفيما يخص الدين العام والمتأخرات، يلاحظ وجود تقدّم ملموس يتمثل بتحويل 20 مليون شيكل شهرياً إلى هيئة التقاعد، وتخفيض متأخرات القطاع الخاص التراكمية بحوالي 370 مليون دولار، وإصدار أذونات دفع للمستحقات المالية للقطاع الخاص بقيمة 607 مليون شيكل (انظر الصندوق حول أذونات الدفع في هذا العدد من المراقب).

من المهم التنبيه إلى أنّ معالجتنا السابقة اقتضت على تحليل التدفقات المالية الكلية في الموازنة دون التدقيق في فعالية وسلامة التوزيع القطاعي والبرنامجي للإيرادات والنفقات. إنّ موازنات الحكومات هي أدوات سياسية في المحل الأول وليست مجرد جردة حسابية للإيرادات والنفقات. ومن الواضح أنّ تقييم نجاح الموازنة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يتطلب الدراسة التفصيلية للجباية والإنفاق قطاعياً وبرنامجياً.

جدول 1: الموازنة الحكومية 2016 و2017 (مليون شيكل)

نسبة التغير في موازنة 2017 عن فعلي 2016 %	2017 موازنة	2016 فعلي	2016 موازنة	
(0.5)	13,821	13,896	11,630	إجمالي الإيرادات العامة
(0.5)	13,451	13,524	11,189	صافي الإيرادات العامة
0.3	5,040	5,023	3,393	- الإيرادات المحلية
31.4	3,141	2,391	2,194	- إيرادات ضريبية
(17.7)	1,900	2,309	1,199	- إيرادات غير ضريبية
		323		المتحصلات المخصصة
(1.0)	8,780	8,873	8,237	- إيرادات المقاصة
(0.5)	370	372	441.0	- ارجاعات ضريبية (-)
15.9	16,147	13,936	15,212	إجمالي النفقات الجارية
10.4	8,093	7,332	7,662	- رواتب وأجور
31.3	7,104	5,410	6,700	- نفقات غير الأجور
(7.7)	950	1,029	850	- صافي الإقراض
		165		- مدفوعات مخصصة
554.6	2,697	412	4,023	العجز الجاري قبل التمويل
98.9	1,639	824	1,365	- النفقات التطويرية
250.4	4,335	1,237	5,388	العجز الإجمالي قبل التمويل
(14.5)	2,496	2,921	3,881	- إجمالي التمويل الخارجي
(15.9)	1,950	2,318	2,925	دعم الموازنة
(9.5)	546	603	956	تمويل النفقات التطويرية
(240.0)	(1,170)	836		- صافي تراكم المتأخرات

الموازنة العامة لعام 2016: بين المخطط والفعلي

راعى إعداد خطة الموازنة لعام 2016 الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد والحكومة، وهو ما انعكس في زيادة التحفظ في تقدير الإيرادات والتقشف في الإنفاق. ولكن النتائج الفعلية (على الأساس النقدي) جاءت أفضل من توقعات الخطة من وجهة نظر محاسبية. ويمكن تلخيص الانحرافات بين الأرقام المخططة والفعلية بما يلي (انظر الجدول 1):

- بلغ إجمالي الإيرادات العامة 13.9 مليار شيكل في العام 2016 وهذا أعلى بنسبة تزيد على 19% عن المبلغ المخطط. وجاء هذا أساساً نتيجة ارتفاع الإيرادات المحلية غير الضريبية (تحرير إسرائيل لمبالغ كانت مجمدة اثر اتفاقية «الكهرباء» - انظر العدد السابق من «المراقب»، ومدفوعات من شركة الاتصالات). بالمقابل بلغ إجمالي النفقات الجارية بما فيها صافي الإقراض 13.9 مليار شيكل وهذا أقل بنسبة 8% عن المقدر في الخطة.
- ونتيجة الزيادة في الإيرادات والانخفاض في النفقات عن القيم المتوقعة فإنّ العجز الجاري في الموازنة، قبل المساعدات الدولية، جاء فعلياً أقل بنسبة 90% تقريباً عن العجز المخطط. من ناحية ثانية، جاءت النفقات التطويرية الفعلية أقل بنسبة 40% عن المخططة، وهو ما جعل العجز الإجمالي الفعلي في الموازنة يصل إلى 1.2 مليار شيكل، وهذا أقل بنسبة 77% عن العجز المخطط.
- بلغ التمويل الخارجي (المساعدات الدولية) للموازنة الجارية وللإنفاق التطويري 2.9 مليار شيكل، وهذا أقل بنسبة 25% من المبلغ المأمول (وأقل بنسبة 48% عن قيمته في العام 2015). ولكن، نظراً للانخفاض الكبير في عجز الموازنة الفعلي قبل المساعدات الدولية فإنّ الموازنة الكلية بعد المساعدات شهدت فائضاً بقيمة 1,684 مليون شيكل مقارنة بعجز متوقع يبلغ 1,507 مليون شيكل.
- كل هذه الأرقام هي على أساس الحساب النقدي، أي على أساس ما تمّ تحصيله وإنفاقه فعلياً وليس على أساس الالتزام، أي ما يتوجب فعلياً تحصيله وتسديده، ذلك لأنّ الموازنة الفعلية راكمت خلال العام 2016 صافي متأخرات، أو مدفوعات غير مسددة، بلغت قيمتها 836 مليون شيكل (انظر الصندوق عن المتأخرات الحكومية في هذا العدد من المراقب).

يمكن الاستنتاج بشكل عام بأنّ التباين بين الفعلي والمقدر جاء لصالح تقليص العجز الفعلي. ولكن ما زالت بنود الإنفاق في الموازنة تعاني من ثلاثة نقاط ضعف أساسية ومزمنة، أولها، الفشل في تقليص صافي الإقراض، الذي جاء 21% أعلى من المخطط وما زال يستحوذ على أكثر من 7% من إجمالي الإنفاق الجاري. ولقد بات الفشل في تحقيق هذا الهدف مزمناً في تاريخ الموازنات الفلسطينية، على الرغم من الجهود والتكاليف التي ترافقت مع برامج تركيب عدادات الدفع المسبق للكهرباء والمياه. ثانيها، تواضع قيمة ونسبة الإنفاق التطويري، والقصور في تحقيق هدف الإنفاق التطويري، الذي غالباً ما يترك عبء تمويل الجزء الأكبر منه إلى المساعدات الدولية، ما عداً أمراً مزمناً أيضاً في الموازنات الفلسطينية. ولكن يتوجب الإشادة بأنّ الإنفاق التطويري في العام 2016 كان أعلى بنسبة 20% عن مستواه في 2015. ثالثها، ارتفاع حصة ونسبة الرواتب والأجور من إجمالي الإنفاق. وفي واقع الأمر من الصعب استخدام الموازنة الحكومية لتنفيذ سياسة مالية ذات أهداف اقتصادية واجتماعية محكمة ومكتملة في ظل تخصيص نحو 55% من صافي الإيرادات العامة للرواتب والأجور.

لا شك أنّ تطور المالية العامة يسير على الطريق الصحيح، إذ تبعاً لوزير المالية انخفضت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.5

1- السيد شكري بشارة، وزير المالية والتخطيط، في اللقاء التحضيري لاجتماع المانحين في بروكسل (وكالة وفا 12 نيسان 2017).

موازنة عام 2017

مع توقُّع عجز كلي بعد التمويل الخارجي بقيمة 1.8 مليار شيكل، وتوقُّع تسديد الحكومة لنحو 1.2 مليار شيكل من إجمالي المتأخرات المتراكمة عليها، تتوقع الخطة أن تصل فجوة التمويل في موازنة العام 2017 إلى أكثر من 3 مليار شيكل. ولا يخفى أن فجوة مالية بهذا الاتساع (22% من صافي الإيرادات) هي مؤشر على الضعف الهيكلي وعدم الاستدامة في الوضع المالي للسلطة والحكومة الفلسطينية.

ذكر وزير المالية في الاجتماع التحضيري للمانهين «أن الحكومة وصلت إلى الإمكانيات القصوى من زيادة الإيرادات وأن النمو في الأعوام المقبلة لن يكون بنفس وتيرة الأعوام الماضية نتيجة العوامل الطبيعية التي تحد من ذلك... ونتيجة لذلك سيكون التركيز من الآن فصاعداً على السيطرة على النفقات وتخفيضها من خلال تصويب نسبة كلفة الرواتب من النفقات العامة... والعمل على تحسين آلية احتساب الأموال المقطعة من الجانب الإسرائيلي مقابل الطاقة والكهرباء والمياه والتي لا يتم تحصيلها من المستهلكين، بالإضافة إلى إصلاح القطاع الصحي»².

مسيّف مسيف، باحث في «ماس»

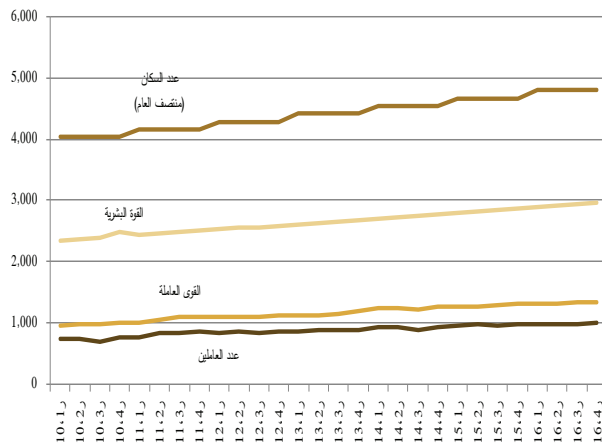
2- المرجع السابق.

حافظت خطة الموازنة للعام 2017 على تبني المنهج المتحفظ والحذر في التقدير، وفضيات أن الدعم المقدم من قبل المانهين سوف يتراجع، وأن بعض الدفعات التي جاءت في العام الماضي من إسرائيل ومن القطاع الخاص الفلسطيني هي دفعات غير متكررة. ورُكزت الخطة في مجال إصلاح إدارة المال العام على عدد من المبادئ، أهمها الاستمرار في تحويل المدفوعات إلى الهيئات المحلية (بمقدار 400 مليون شيكل سنوياً)، والاستمرار بتحويل 20 مليون شيكل شهرياً لهيئة التقاعد الفلسطينية، ومتابعة إصدار أذونات الدفع للقطاع الخاص بمقدار 50-70 مليون شيكل شهرياً للحد من تراكم المتأخرات.

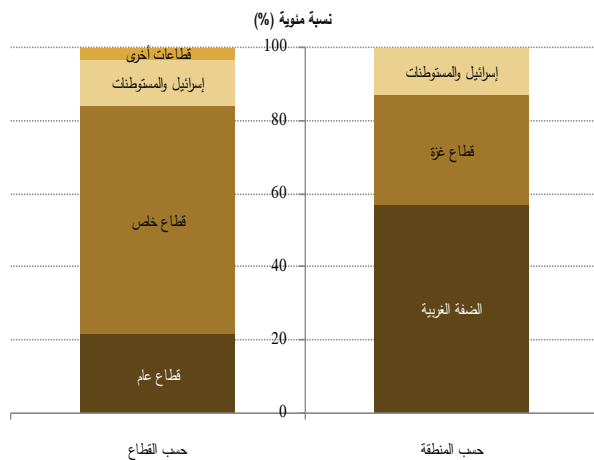
يلخّص الجدول 1 أرقام خطة الموازنة للعام 2017. ويستفاد من الجدول توقُّع تغيير طفيف في إجمالي وصافي الإيرادات في العام 2017 مقارنة مع الأرقام الفعلية في 2016، هذا على الرغم من التوقُّع المتفائل بارتفاع الإيرادات الضريبية بنسبة 31%. بالمقابل تفترض الموازنة ارتفاع الإنفاق الجاري بنسبة 16% تقريباً مقارنة بالعام 2016 والإنفاق التطويري بنسبة 90% وهو ما سوف ينعكس بارتفاع العجز الكلي قبل التمويل بمقدار ضعفين ونصف (250%) مقارنة مع العام 2016. واضح أن هناك إشكالية في نسب المقارنة المذكورة هنا (ارتفاعها بشكل غير منطقي). ويعود السبب على الأرجح إلى أن أرقام الإيراد والإنفاق الفعلي في العام 2016 هي أرقام على الأساس النقدي في حين أن أرقام خطة الموازنة هي على أساس الالتزام.

2- سوق العمل¹

شكل 1-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين (ر1، 2010 - ر4، 2016) (ألف)



شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع في الربع الرابع 2016



بلغت القوة البشرية في فلسطين، أي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة، 2,965 ألف شخص في الربع الرابع 2016. أما القوى العاملة، أي عدد الأشخاص المؤهلين والمستعدين للعمل، فلقد بلغ 1,348 ألف. ويقاس الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين فعلياً أعداد العاطلين عن العمل. ويوضّح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع تطور عدد السكان.

نسبة المشاركة

تُشير الأرقام إلى أن نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية في فلسطين (وهو ما يُعرف باسم نسبة المشاركة) قد تراوحت حول 46% في السنوات الأخيرة. وهذه النسبة قريبة من النسبة السائدة في دول المنطقة (42% في الأردن مثلاً في العام 2014 حسب بيانات البنك الدولي)، ولكنها تختلف بشكل ملحوظ عن نظيرها في الدول المتطورة، حيث تصل نسبة المشاركة إلى 60% أو أعلى كما في ألمانيا والنرويج على سبيل المثال.

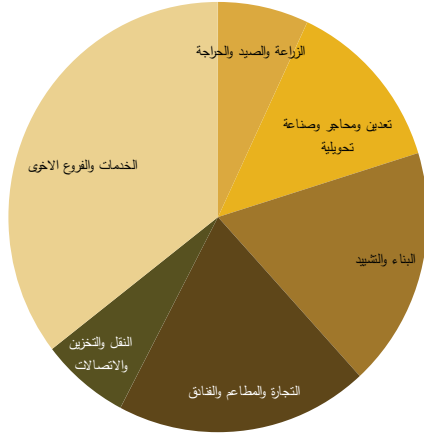
هناك فارق كبير في نسب المشاركة في أوساط الذكور وأوساط الإناث في فلسطين. بلغت نسبة المشاركة في العام 2016 للذكور حوالي 72% مقابل 19% بين الإناث. وليس هناك فارق في هذا التباين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن الواضح أن انخفاض نسبة المشاركة بين الإناث في فلسطين هي السبب وراء انخفاض نسبة المشاركة الكلية.

عدد العاملين وتوزيع العمالة

الربع الرابع. ارتفع عدد العاملين في فلسطين بمقدار 3.2% بين الربعين الثالث والرابع 2016، ووصل إلى 1,002 ألف. وتوزع العاملون في الربع الرابع 2016 حسب مكان العمل بين 5%

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين..

شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الرابع 2016 (نسبة مئوية %)



جدول 1-2: تطور أعداد القوى العاملة وتوزع صافي الزيادة في عدد العاملين في فلسطين بين 2015 و2016 (ألف شخص)

مقدار التغير	2016	2015	
42	1,341	1,299	المشاركون في القوى العاملة
17	980	963	العاملون
5	690	685	- الضفة الغربية
4.5	116.8	112.3	- منهم في إسرائيل والمستعمرات
12	290	278	- قطاع غزة

المصدر: مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2016، و2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

جدول 2-2: معدّل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس للربع الرابع 2016 (%)

2016	2015	ر4، 2016	ر4، 2015		
15.5	15	14.2	16.7	ذكور	الضفة الغربية
29.8	26.7	28.5	26.7	إناث	
18.2	17.3	16.9	18.7	المجموع	
34.4	35.9	33.2	32.3	ذكور	قطاع غزة
65.2	59.6	64.4	60.5	إناث	
41.7	41	40.6	38.4	المجموع	
22.2	22.5	21.0	22.3	ذكور	فلسطين
44.7	39.2	43.9	39.7	إناث	
26.9	25.9	25.7	25.8	المجموع	

في الضفة و30% في القطاع و13% (أو نحو 129 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في الربع الرابع 2016، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام (الشكل 2-2)، وترتفع هذه النسبة إلى 35% في قطاع غزة. بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الرابع 2016 نحو 35%. وترتفع هذه النسبة إلى 52% في قطاع غزة. وحلت التجارة في المركز الثاني في فلسطين، بنسبة 20% من العاملين، إذ تتقارب نسبة تشغيل العاملين في هذا القطاع بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويلاحظ أن البناء والتشييد كان يُشغّل 23% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 7% في قطاع غزة. (انظر الشكل 2-3).

المقارنة السنوية. ارتفع عدد العاملين بمقدار 1.8% بين العام 2015 والعام 2016 ووصل إلى نحو 981 ألف عامل. وتوزّع العاملون في العام 2016 حسب مكان العمل بين 58.5% في الضفة و29.5% في القطاع و12% في إسرائيل والمستعمرات. أما بالنسبة لتوزيع العاملين في فلسطين حسب القطاع في 2016، فلا زال أكثر من الخمس يعمل في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى 36.4% في قطاع غزة.

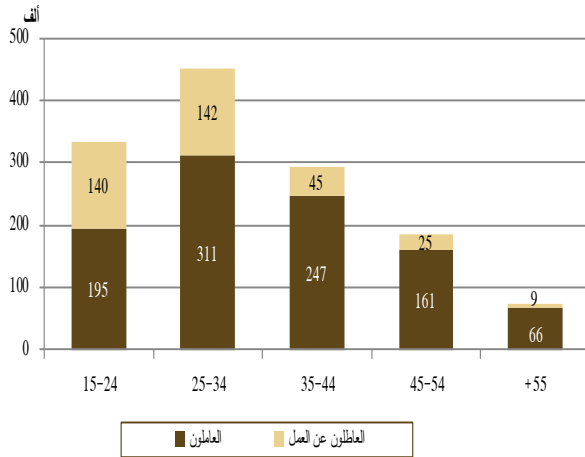
انخفضت نسبة العاملين في فلسطين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك في العام 2016 مقارنة بالعام 2015 بنحو 1.3 نقط مئوية، كما انخفضت في قطاع الخدمات لتصل إلى 35.5% (نتيجة ارتفاعها بين الإناث حيث بلغت 65.4% وانخفاضها بين الذكور إذ بلغت 30%) مقابل ارتفاعها في قطاع البناء والتشييد بنحو نقطة مئوية.

وقد بلغ عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستعمرات 116.8 ألف عامل وهو ما يعادل 17% من إجمالي عدد العاملين في الضفة الغربية. وتوزّع هؤلاء بين 61.3 ألف يحملون تصاريح عمل، و42.0 ألف دون تصاريح و13.6 ألف من حملة وثيقة إسرائيلية أو وثيقة سفر أجنبية.

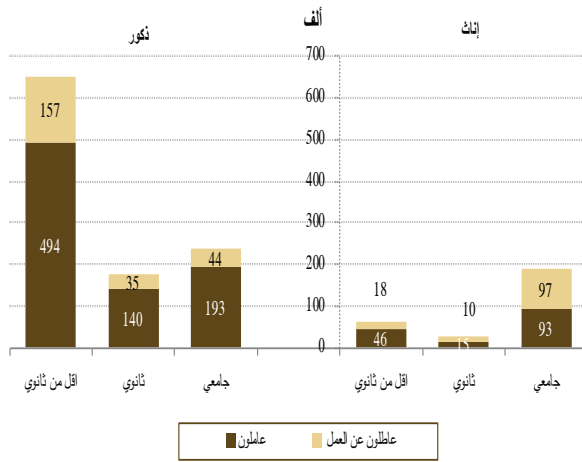
توزع صافي الزيادة في التشغيل بين 2015 و2016

يوضح الجدول 1-2 أن صافي عدد الداخلين إلى قوة العمل في فلسطين بين العامين 2015 و2016 بلغ 42 ألف شخص (العدد الصافي، أي الفرق بين عدد الداخلين الجدد مطروحا منه عدد الخارجين من قوة العمل لسبب أو آخر). بالمقابل بلغت الزيادة الصافية في عدد العاملين في العام 2016 نحو 17 ألف شخص في الضفة والقطاع، أي أن عدد العاطلين عن العمل ارتفع بين العامين بمقدار 25 ألف في فلسطين في العام 2016. توزع صافي عدد الأشخاص الـ 17 ألف الذين وجدوا عملا في 2016 بين 12 ألف في قطاع غزة و5 آلاف فقط في الضفة الغربية. ومن بين صافي العاملين الجدد الـ 5 آلاف في الضفة الغربية استوعبت إسرائيل ومستعمراتها نحو 4,500 منهم. وهذا يعني أن المؤسسات الفلسطينية، العامة والخاصة، في الضفة الغربية لم تخلق في العام 2016 سوى نحو 500 فرصة عمل صافية. وتوزعت هذه الزيادة الصافية بين انخفاض في التشغيل بالقطاع العام بين العامين بنحو 3,500 شخص مقابل ارتفاع في تشغيل القطاع الخاص بمقدار 4,000 شخص (أرقام تقريبية نظراً لأن بعض الأرقام مستخلصة من

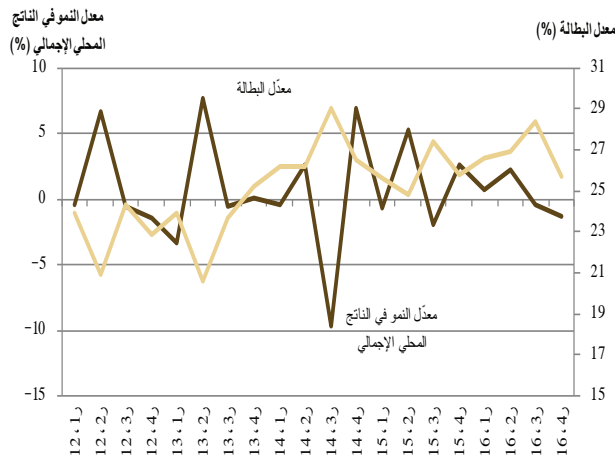
شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (2016)



شكل 2-5: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي وحسب الجنس (2016)



شكل 2-6: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين (ر1، 2012 -ر4، 2016)



النسب المئوية. ويتوجب التأكيد ثانية أن صافي الانخفاض في التشغيل في القطاع العام هو صافي حصيلة الارتفاع (في قطاع التعليم والصحة مثلا) والانخفاض في مجالات أخرى. ولا تتوفر معلومات تفصيلية من الجهاز المركزي للإحصاء عن بنية الزيادة والانخفاض في التشغيل العام (على سبيل المثال أعداد المحالين للتقاعد وأعداد أصحاب العقود المؤقتة الذين تم الاستغناء عنهم، .. الخ).

البطالة

الربع الرابع. يقيس معدّل البطالة نسبة العاطلين عن العمل إلى عدد الأشخاص في القوى العاملة. بلغ معدّل البطالة في فلسطين 25.7% في الربع الرابع 2016، وهذا مماثل تقريبا لما كان عليه في الربع المناظر من العام 2015، وأقل بمقدار نقطتين عن معدّل البطالة في الربع السابق. (انظر الجدول 2-2)

المقارنة السنوية. ارتفع معدّل البطالة في العام 2016 بمقدار نقطة مئوية واحدة مقارنة بالعام 2015 ووصل إلى 26.9%. وتوزع بين 18.2% في الضفة الغربية و41.7% في قطاع غزة. واستقر معدّل البطالة في القطاع على ذات المعدّل المرتفع للغاية الذي كان عليه تقريبا في العام الماضي دون أن يطرأ عليه تحسن ملموس. وهذا المعدّل هو من بين أعلى معدّلات البطالة في العالم. ولا تتوانى كافة المؤسسات الدولية عن التحذير المتكرر من التبعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة لتفشي البطالة على هذا المعدّل المرتفع واستدامتها على هذا النحو غير المسبوق.

من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين في العام 2016 التالي:

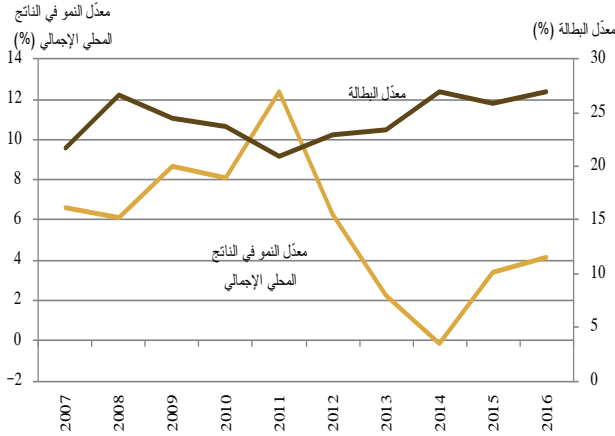
(1) أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدّل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 41.7%، (65.9% للإناث، 36.2% للذكور). وهذا يؤشر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن مسح انتقال الشباب من التعليم إلى سوق العمل في العدد 47 من المراقب).

(2) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في العام 2016 نحو 24.1% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من ثانوي، بينما كان 18.6% عند ذوي التعليم الجامعي. أما عند الإناث فإنّ بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 51% بينما هي 28.1% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من ثانوي.

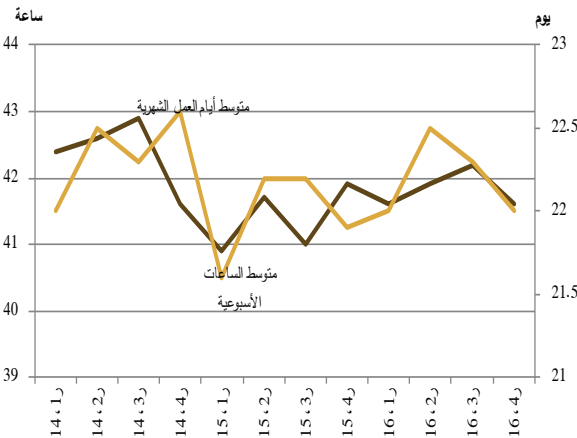
نمو الإنتاج وتغير البطالة

الربع الرابع. يعرض الشكل 2-6 منحنيين، أحدهما لمعدّل نمو الناتج المحلي بين كل ربع سنة وآخر (بالأسعار الثابتة) والآخر يصوّر معدّل البطالة في كل ربع سنة بين الربع الأول 2012 والربع الرابع 2016. أول ما يلفت النظر في الشكل البياني هو التذبذب الحاد في منحنى معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي. لا شك أن جزءاً من هذا التذبذب يمكن تفسيره بالطبيعة الموسمية للناتج المحلي، إذ أن النشاط الاقتصادي يخمد قليلاً في الشتاء

شكل 2-7: معدّل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدّل البطالة في فلسطين (2007-2016)



شكل 2-8: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية في فلسطين (الربع الأول 2014 - الربع الرابع 2016)



جدول 2-3: ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية حسب المنطقة (2015-2016)

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية		متوسط أيام العمل الشهرية	
	2016	2015	2016	2015
الضفة الغربية	44.3	43.9	22.8	22.4
قطاع غزة	38.3	37.1	22.7	22.9
إسرائيل والمستعمرات	40.2	40.4	19.6	19.1
المجموع	41.8	41.4	22.2	22.0

والخريف مقارنة بالفصول الأخرى. ولكن أثر العوامل السياسية والقيود التي يفرضها الاحتلال على النشاط الاقتصادي لها دور أكبر في تفسير التذبذب الحاد والدوري في النمو الاقتصادي. الملاحظة الثانية على الشكل البياني هي في وجود ترافق واضح بين حركة المنحنيين. إذ كلما ارتفع معدّل نمو الإنتاج ترافق هذا مع هبوط معدّل البطالة، والعكس بالعكس. وعند القيام بإجراء تمرين بسيط للربط بين المتغيرين نستنتج أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدّل البطالة بمقدار 0.27%. خلال الفترة المدروسة. هذه العلاقة المباشرة والتقريبية تُعطي فكرة سريعة عن مقدار التسارع اللازم في معدّل النمو، والفترة الزمنية الطويلة الضرورية، من أجل تحقيق تخفيض ملموس في معدّلات البطالة العالية في فلسطين بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص.

المقارنة السنوية. يعرض الشكل 2-7 منحنيي معدّل نمو الإنتاج (بالأسعار الثابتة) ومعدّل البطالة في كل سنة بين العام 2007 و2016. وعند تكرار التمرين السابق للربط بين المتغيرين نجد أنّ كل زيادة في معدّل النمو بمقدار 1% ترافقت مع انخفاض في معدّل البطالة بمقدار 0.4% خلال الفترة المدروسة. وهذه النسبة مرتفعة وتعادل نحو ضعف النسبة التي تم حسابها سابقاً من الأرقام الربع سنوية بين 2012 و2016.

ساعات وأيام العمل

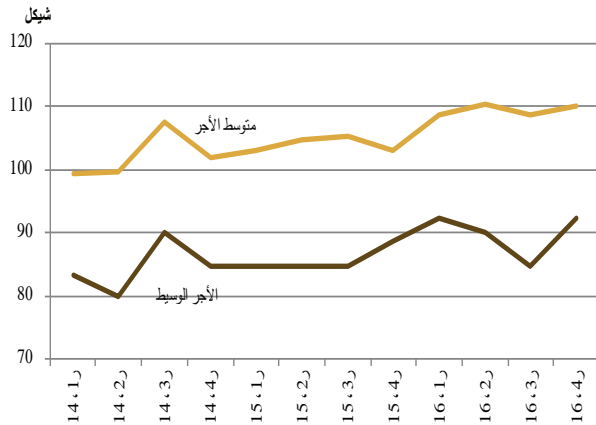
الربع الرابع. بصوّر الشكل 2-8 ساعات وأيام العمل للعاملين الفلسطينيين. وهناك تقارب في متوسط عدد أيام العمل الشهرية في الضفة والقطاع، ولكن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية في الضفة الغربية يزيد بمقدار 15.1% عن مثلها في قطاع غزة. ولا يخفى أنّ هذا يعود، على الأرجح، إلى نقص فرص العمل في القطاع وليس له علاقة بارتفاع الإنتاجية وتفضيل الراحة، وهي العوامل التي يتم بها تفسير انخفاض ساعات العمل في الدول المتقدمة اقتصادياً.

المقارنة السنوية. ازداد التقارب في متوسط أيام العمل الشهرية بين الضفة الغربية وقطاع غزة بين العامين 2015 و2016، إذ ارتفع عدد الأيام في الضفة، بالتوازي مع انخفاضها بالقطاع، مما نتج عنه أن الفرق بينهما تلاشى تقريباً في العام 2016. وحصل التقارب أيضاً بين المنطقتين في متوسط ساعات العمل الأسبوعية ليصبح الفارق بينهما 6 ساعات. (انظر جدول 2-3)

الأجور

الربع الرابع. بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين في الأراضي الفلسطينية 110 شيكل في الربع الرابع 2016. ولكن هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً بين متوسط الأجر للذين يعملون في الضفة والقطاع من جهة وأجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. كذلك بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-4). تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ أكثر من ثلاثة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إنّ الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط، والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط،

شكل 2-9: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الأول 2014 - الربع الرابع 2016)



جدول 2-4: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الرابع 2016) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	97.6	88.5
قطاع غزة	63.8	46.2
إسرائيل والمستعمرات	215.7	200.0
المجموع	110.0	92.3

جدول 2-5: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (2015 - 2016) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي		الأجر الوسيط اليومي	
	2016	2015	2016	2015
الضفة الغربية	98.1	94.1	80	88.5
قطاع غزة	61.6	61.9	46.2	45.0
إسرائيل والمستعمرات	218.0	198.9	200	200.0
المجموع	109.3	103.9	84.6	90.0

لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه (انظر الشكل 2-9 ملاحقة الفارق بين الأجر المتوسط والوسيط). يلاحظ أنّ وسيط الأجر في قطاع غزة لا يزيد إلا قليلاً على نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية.

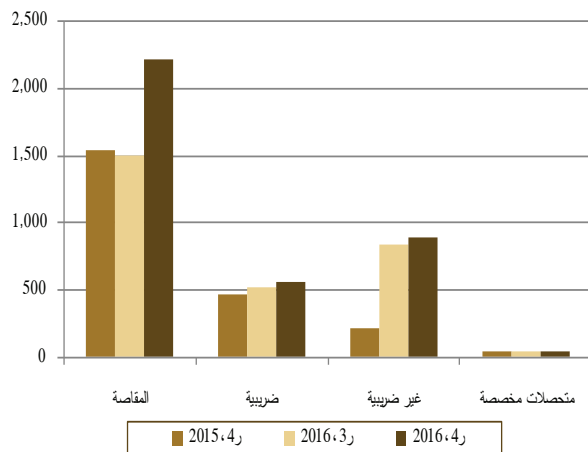
المقارنة السنوية. ارتفع متوسط الأجر اليومي في العام 2016 مقارنة بالعام 2015 في كل من الضفة الغربية وإسرائيل والمستعمرات بنحو 4.3% و9.6% على التوالي، في حين انخفض في قطاع غزة بنحو نصف نقطة مئوية. أما بالنسبة للأجر الوسيط اليومي فقد ارتفع في الضفة الغربية بنسبة 10.6% مقابل انخفاضه في قطاع غزة بنسبة 2.6% وبقاؤه على حاله في إسرائيل والمستعمرات (الجدول 2-5).

من الضروري عند مقارنة متوسط أجر عمال الضفة في إسرائيل مع أجر العاملين في الضفة التنبّه إلى التكاليف الإضافية التي يتحملها العمّال الفلسطينيون الذين يعملون في إسرائيل، إذ غالباً ما يضطر هؤلاء إلى دفع مبلغ لوسطاء التصاريح والعمل (يقدّر بنحو 1,500 شيكل شهرياً)، كذلك يدفع هؤلاء بدل مواصلات (نحو 500 شيكل شهرياً). يُضاف إلى ذلك ساعات الانتظار الطويلة على المعابر والتي تمّد يوم العمل إلى 16 ساعة بدلاً من 8 ساعات. كذلك من المهم التأكيد على وجود فوارق مهمّة بين أجر عمّال الضفة الذين يعملون داخل الخط الأخضر والعمال الذين يعملون في المستعمرات.

وبالإضافة إلى ارتفاع الأجور الإسمية للعاملين في إسرائيل والمستعمرات، والتباين بين متوسط ووسيط الأجر بين العاملين في الضفة وغزة، يُمكن إضافة الملاحظات التالية عن الأجور للعام 2016:

- أنّ متوسط أجر العاملين في القطاع الخاص الفلسطيني أدنى من أجر العاملين في القطاع العام، بنسبة 11% بين الذكور في الضفة وبنسبة 50% بين الذكور في غزة.
- أنّ هناك فجوة جندرية في الأجور: بلغ الأجر اليومي للإناث في القطاع الخاص في الضفة الغربية 74% من الأجر اليومي للذكور، ولكنّ الفجوة أقل بين رواتب وأجور الذكور والإناث العاملين في القطاع العام.
- أنّ نحو 69.2% من العاملين في القطاع الخاص في غزة و17.4% من العاملين في الضفة يحصلون على أجر يومي أقل من الحد الأدنى للأجور. ويبلغ متوسط الأجر الشهري لهؤلاء 748 شيكل في القطاع مقابل 1,068 شيكل في الضفة (لمعلومات أكثر حول هذا الموضوع يمكن مراجعة صندوق «تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور» في العدد 45 من المراقب الاقتصادي).

شكل 3-1: توزع وتطور الإيرادات العامة (مليون شيكل)



جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2016		2015
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الرابع
دعم الموازنة	516.6	552.7	586.4
منح عربية	237.7	3.6	237.2
الدول المانحة	278.9	549.1	349.2
التمويل التطويري	302.7	91.0	92.9
إجمالي المنح والمساعدات	819.3	643.8	679.3

جدول 3-2: خلاصة الوضع المالي للحكومة 2016-2015 (مليون شيكل، وفق الأساس النقدي)

نسبة التغير (%)	2016	2015	
14.7	16,444.3	14,335.4	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)
20.4	13,523.5	11,230.7	إجمالي الإيرادات العامة (صافي)
41.8	5,023.2	3,542.2	إيرادات محلية
11.6	8,872.5	7,953.0	إيرادات مقاصة
40.7	372.2	264.5	إرجاعات ضريبية (-)
4.7	13,935.9	13,306.4	النفقات الجارية وصافي الإقراض
(12.0)	1,029.3	1,169.2	صافي الإقراض
(80.1)	(412.3)	(2,075.7)	الرصيد الجاري
20.0	824.2	686.8	النفقات التطويرية
(55.2)	(1,236.5)	(2,762.5)	الرصيد الكلي (قبل المنح والمساعدات)
(5.9)	2,920.8	3,104.7	التمويل الخارجي (منح ومساعدات)
(15.9)	2,317.6	2,757.2	لدعم الموازنة
73.5	603.0	347.5	لدعم المشاريع التطويرية
392.1	1,684.3	342.2	الرصيد الكلي (بعد المنح والمساعدات)

3- المالية العامة¹

الإيرادات العامة

الربع الرابع. شهد الربع الرابع من العام 2016، ارتفاعاً في صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 28% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 4.4 مليار شيكل. ويعزى ذلك، بشكل رئيس، إلى الارتفاع الملحوظ في إيرادات المقاصة (ارتفعت بنحو 48.2% لتبلغ 2.2 مليار شيكل)، بالإضافة إلى ارتفاع إيرادات الجباية المحلية بنحو 28.1% لتبلغ نحو 3.7 مليار شيكل. كما شهد هذا الربع ارتفاعاً في المنح والمساعدات الخارجية بنحو 27.3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 819.3 مليون شيكل (انظر الشكل 3-1). تجدر الإشارة أن الأرصادات الضريبية خلال هذا الربع قد بلغت نحو 118.5 مليون شيكل مقارنة بنحو 96.3 مليون شيكل خلال الربع السابق.

المقارنة السنوية. شهدت الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2016 مقارنة بالعام السابق. وجاء هذا الارتفاع معظمه من الزيادة في الإيرادات غير الضريبية بنسبة تقرب من 138.4% (لتبلغ حوالي 2.3 مليار شيكل) مقارنة بالعام الماضي. وكان هذا نتيجة التسوية الجزئية لحسابات المقاصة واتفاق الكهرباء مع إسرائيل (حيث تم تسجيل بعض هذه المدفوعات تحت بند الإيرادات غير الضريبية وليس في حساب المقاصة-انظر العدد السابق من المراقب)، كذلك الإيرادات من رسوم ترخيص شركة الاتصالات الفلسطينية (بمقدار 558 مليون شيكل). كما ارتفعت إيرادات المقاصة بنحو 11.6%، لتبلغ حوالي 8.9 مليار شيكل. كذلك ارتفعت الإيرادات الضريبية بمقدار 1.6%، لتبلغ نحو 2.4 مليار شيكل. وعلى العكس من ذلك، شهدت المنح والمساعدات تراجعاً خلال العام مقارنة بالعام السابق بنسبة 5.9%، لتبلغ نحو 2.9 مليار شيكل. حصيلته كل هذه التطورات أدت إلى ارتفاع صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 14.7% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ نحو 16.4 مليار شيكل (انظر جدول 3-2).

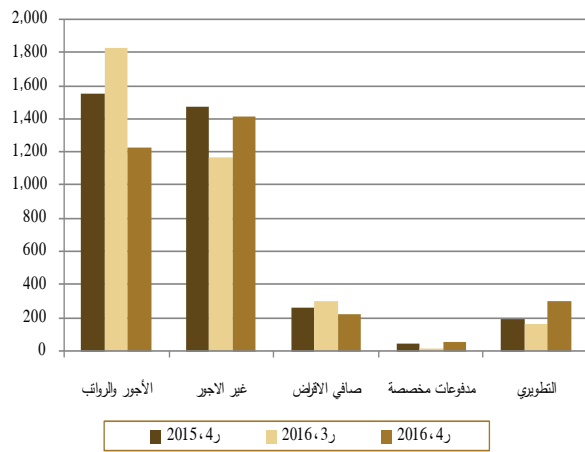
النفقات العامة

الربع الرابع. انخفض الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الرابع من العام 2016 بنحو 7.2% مقارنة بالربع السابق، ليلبغ حوالي 3.2 مليار شيكل. وجاء هذا الانخفاض بشكل رئيس نتيجة انخفاض بندي الأجور والرواتب وصافي الإقراض، حيث انخفضت فاتورة الأجور والرواتب بنحو 32.5% لتبلغ 1.2 مليار شيكل، فيما انخفض بند صافي الإقراض بنحو 25.5% مقارنة بالربع السابق، ليلبغ حوالي 224 مليون شيكل. تجدر الإشارة أن انخفاض الأجور والرواتب خلال هذا الربع ليس حقيقياً نظراً لقيام الحكومة خلال شهر أيلول بدفع رواتب وأجور موظفيها مسبقاً عن شهر تشرين الأول، وهو ما خفض من قيمة هذا البند خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق. وعلى العكس من ذلك فقد ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 20.4% لتبلغ 1.4 مليار شيكل، كما ارتفع الإنفاق التطويري بنسبة 79.6% مقارنة بالربع السابق ليلبغ نحو 306.6 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2).

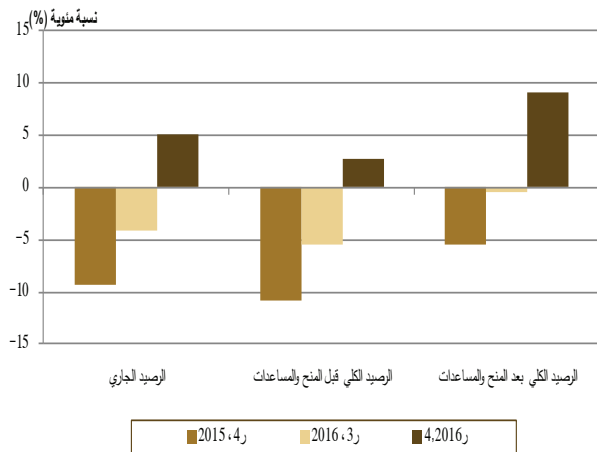
المقارنة السنوية. ارتفعت النفقات العامة الفعلية بنحو 5.5% في 2016 مقارنة بالعام السابق، لتبلغ حوالي 14.8 مليار شيكل وذلك بسبب ارتفاع جميع مكونات النفقات العامة، عدا صافي الإقراض (انظر الجدول 3-2). بلغت فاتورة الرواتب والأجور 7.3 مليار شيكل مرتفعة

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية للعام 2015 و2016: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

شكل 3-2: توزع وتطور النفقات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الإسمي (%)



جدول 3-3: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

2016		2015		البيان
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث	
6.7	(8.9)	14.4		إرجاعات ضريبية
719.4	164.7	332.0		الأجور والرواتب
627.1	418.2	473.8		نفقات غير الأجور (القطاع الخاص)
159.1	134.7	60.9		النفقات التطويرية
(17.6)	22.8	(11.1)		المدفوعات المخصصة
1,494.7	731.5	870.0		إجمالي متأخرات

جدول 3-4: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)*

2016		2015		البيان
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الثالث	
5,541.4	5,606.4	5,726.8		الدين الحكومي المحلي
5,489.2	5,554.1	5,674.5		المصارف
52.3	52.3	52.3		مؤسسات عامة
4,017.7	3,967.8	4,181.3		الدين الحكومي الخارجي
9,559.2	9,574.2	9,908.1		الدين العام الحكومي
54.8	57.3	42.6		الفوائد المدفوعة
%18.5	%18.3	%19.1		نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإسمي

* تختلف هذه النسب بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي بتأثير سعر الصرف.

بنحو 7.2% مقارنة بالعام السابق، فيما ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 4.6%، لتبلغ 5.4 مليار شيكل. كذلك ارتفعت النفقات التطويرية بنحو 20% خلال العام 2016 لتبلغ 824.2 مليون شيكل. وشهد بند صافي الإقراض انخفاضاً بنحو 12%، ليبلغ نحو مليار شيكل.

الفائض/العجز المالي

الربع الرابع. أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات خلال الربع الرابع 2016 إلى فائض في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات، بلغ حوالي 333.7 مليون شيكل (أو ما نسبته 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، في حين بلغ الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات نحو 1,153 مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الربع (انظر الشكل 3-3).

المقارنة السنوية. انخفض العجز في الرصيد الكلي للموازنة، قبل المنح والمساعدات، في العام 2016 بنسبة 55.2% مقارنة بالعام 2015، ليبلغ نحو 1.2 مليار شيكل. وجاء هذا بسبب ارتفاع صافي الإيرادات العامة بنسبة 20.4% مقابل ارتفاع النفقات العامة بنحو 6%. كما ارتفع فائض الرصيد الكلي بعد المنح والمساعدات (على الأساس النقدي) بمقدار يقرب من أربعة أضعاف، ليبلغ نحو 1.7 مليار شيكل، وذلك بالرغم من انخفاض المنح والمساعدات بنسبة 6% بين العامين (انظر الجدول 3-2). وتشير بيانات وزارة المالية إلى أن العجز الكلي قبل المنح والمساعدات (أساس التزام) انخفض من 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 إلى 8.1% في العام 2016.

المتأخرات الحكومية

الربع الرابع. تضاعفت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الرابع 2016 مقارنة بالربع السابق، لتبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل (انظر الجدول 3-3). ويمثل هذا أكثر من ضعف قيمة المتأخرات في الربع السابق. وحدث الارتفاع الأكبر في متأخرات الرواتب والأجور التي بلغت نحو 719.4 مليون شيكل في الربع الأخير من السنة. علماً بأن الحكومة قامت خلال هذا الربع بسداد نحو 17.6 مليون شيكل تقريباً من متأخرات المدفوعات المخصصة (لصالح هيئات الحكم المحلي).

المقارنة السنوية. بلغ إجمالي المتأخرات التي تترتبت على الحكومة خلال العام 2016 حوالي 3 مليارات شيكل. بالمقابل استطاعت الحكومة خلال هذا العام سداد نحو 2.1 مليار شيكل من المتأخرات المترتبة عليها. وبالمحصلة تراكم على الحكومة خلال العام 2016 نحو 835.8 مليون شيكل. وهذا يعني زيادة المتأخرات المتراكمة على الحكومة بنحو 7.6% نهاية العام 2016 مقارنة بنهاية العام السابق، لتبلغ حوالي 11.8 مليار شيكل.

الدين العام الحكومي

بلغ الدين العام الحكومي خلال الربع الرابع من العام 2016 حوالي 9.6 مليار شيكل، وهو أقل بنسبة طفيفة (0.2%) مقارنة بالربع السابق، وبنحو 3.5% مقارنة بنهاية العام 2015 (انظر الجدول 3-4).² ويمثل الدين العام (باستثناء المتأخرات المترتبة على الحكومة) نسبة 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتوزع الدين بين دين محلي (58%)، ودين خارجي (42%). وبلغت قيمة الفوائد المدفوعة على الدين نحو 55 مليون شيكل في ربع السنة الرابع 2016.

2- تجدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومةً بالدولار انخفضت خلال الربع الرابع 2016 بنحو 2.7% مقارنة بالربع السابق، وبنحو 2.7% مقارنة بالربع المناظر 2015، لتبلغ حوالي 2,483.8 مليون دولار.

صندوق 2: المتأخرات والدين العام

المتأخرات عبر أرباع الأعوام، وأنَّ النسبة الأكبر من هذه المتأخرات تعود إلى موردي البضائع والخدمات من القطاع المحلي الخاص، يليها متأخرات الرواتب والأجور.

ارتفعت قيمة المتأخرات الصافية المتراكمة على الحكومة بنسبة 7.6% نهاية العام 2016 مقارنة مع العام السابق، ووصلت إلى حوالي 11,843.1 مليون شيكل (أو ما يعادل 3,165.1 مليون دولار). ويعادل هذا المبلغ 23.6% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في العام 2016. ولقد لجأت الحكومة مؤخراً إلى أسلوب جديد للتعامل مع موضوع المتأخرات يتمثل بإصدار «أذونات الدفع» (انظر الصندوق عن أذونات الدفع في العدد الحالي من «المراقب»).

وعلى الجانب الآخر بلغ الدين العام الحكومي نهاية العام 2016 نحو 9,559.1 مليون شيكل (2,483.8 مليون دولار)، وهو ما يعادل 18.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه. ولكنَّ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتفع لتبلغ حوالي 42.2% عند إضافة الدين العام إلى المتأخرات المتراكمة على الحكومة الفلسطينية. ومبرر هذا أنَّ المتأخرات هي أيضاً التزامات مالية واجبة السداد على الحكومة. وهذه النسبة أعلى من السقف المسموح به حسب قانون الدين العام والتي حددها المشرع بنسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

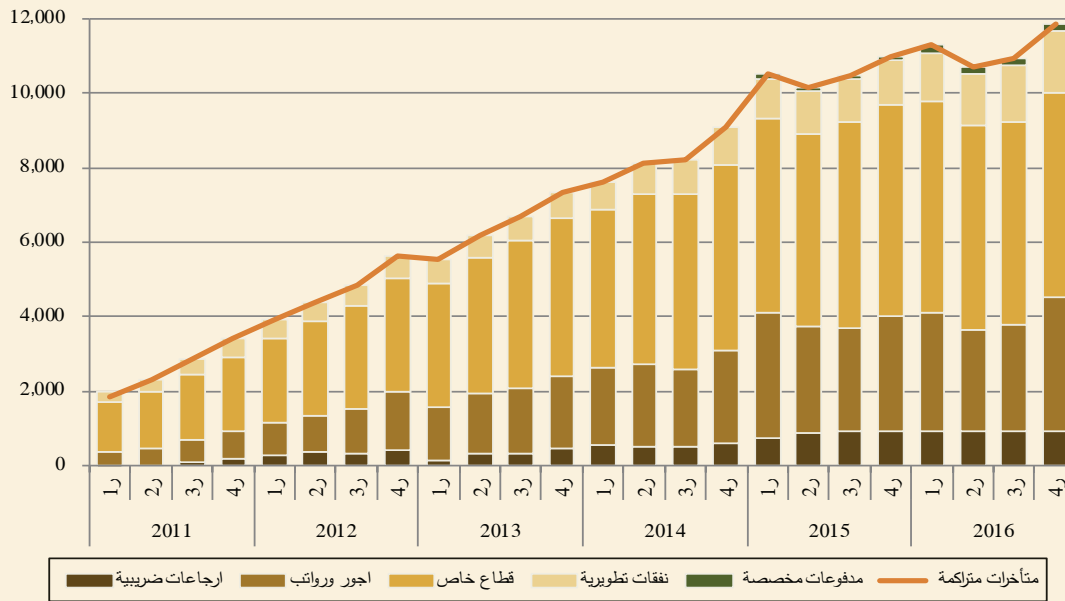
وسيم صافي، باحث في سلطة النقد الفلسطينية

لا تتحكّم الحكومة الفلسطينية بجزء كبير من مصادر إيراداتها، حيث تسيطر إسرائيل على تدفق إيرادات المقاصة (التي تشكل نحو 55% من إجمالي الإيرادات الحكومية). كما تسيطر إسرائيل على المعابر والحدود، ناهيك عن الإجراءات والمعوقات الأخرى التي تفرضها على الاقتصاد الفلسطيني. كذلك فإنَّ تدفق المنح والمساعدات (التي تشكل نحو 20% من الإيرادات الحكومية) مرتبط بالظروف الخارجية والشروط الأمنية والسياسية. في الوقت نفسه هناك نفقات تلتزم بها الحكومة الفلسطينية من أجور ورواتب وغيرها من النفقات الجارية والنفقات التطويرية. ونظراً لوجود عجز مزمن بين الإيرادات المحلية والنفقات، ومع التذبذب في إيرادات المقاصة والمساعدات الدولية، تجد الحكومة الفلسطينية نفسها مضطرة لمراكمة متأخرات، أي ديون غير مسددة، فضلاً عن مراكمة الدين العام من القطاع المصرفي بشكل أساسي، للوفاء بالالتزامات المترتبة عليها والتي في معظم الأحيان لا تحتمل التأجيل.

بلغت قيمة المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية خلال العام 2016 نحو 2,970.1 مليون شيكل، استطاعت الحكومة سداد نحو 2,134.3 خلال العام ذاته (منها نحو 1,214.9 مليون شيكل من متأخرات الأعوام السابقة). وبالمحصلة فقد بلغ صافي تراكم المتأخرات على الحكومة خلال العام 2016 نحو 835.8 مليون شيكل (أو ما يعادل 213.8 مليون دولار).

يصوصر الشكل 1 تطوّر صافي المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية خلال أرباع السنوات 2012-2016 وتوزّع المتأخرات على المطالبات المختلفة. ويلاحظ من الشكل أنَّ هناك زيادة مضطردة في صافي قيمة

الشكل 1: صافي المتأخرات المتراكمة على الحكومة (مليون شيكل)



4- القطاع المالي المصرفي¹

أعداد المصارف والحسابات

بلغ عدد فروع المصارف المرخصة في فلسطين 309 فرعاً نهاية العام 2016، منها 252 في الضفة الغربية و57 في قطاع غزة. وتوزعت الفروع بين 187 فرع للمصارف المحلية و122 فرع للمصارف الوافدة. كما بلغ عدد حسابات المودعين حوالي 3.1 مليون حساب، منها 1.9 مليون حساب في المصارف المحلية و1.2 مليون في المصارف الوافدة.

الأصول

ارتفع إجمالي أصول (خصوم) المصارف العاملة في فلسطين بنهاية الربع الرابع من العام 2016 بنحو 0.9% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 14.2 مليار دولار. أما على مستوى العام، فقد شهد إجمالي أصول المصارف نمواً بنسبة 12.6% بين نهاية 2015 ونهاية 2016.

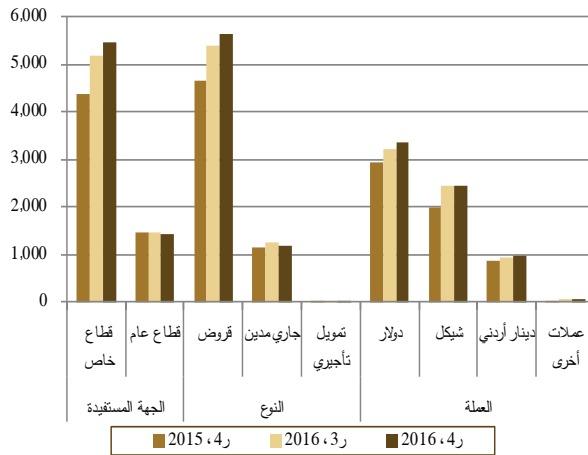
التسهيلات الائتمانية

الربع الرابع. شكّلت التسهيلات الائتمانية الحصة الأكبر من أصول المصارف حيث بلغت نحو 48.4% من إجمالي الأصول نهاية الربع الرابع 2016، بينما ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال هذا الربع 3% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 6.9 مليار دولار (انظر الجدول 1-4).

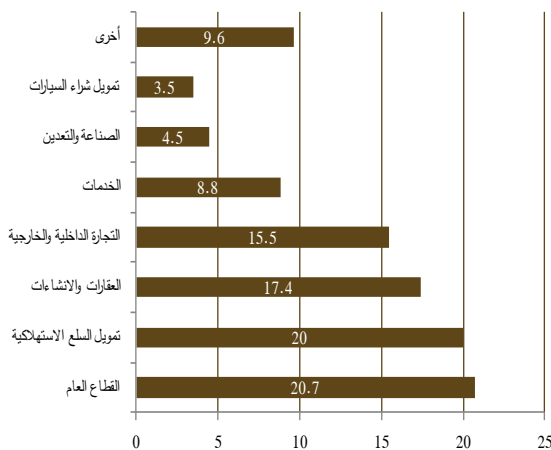
المقارنة السنوية. ازدادت التسهيلات الائتمانية بمعدّل 17.9% (أو ما يعادل 1 مليار دولار) بين العامين ووصلت إلى 6,865.9 مليون دولار. ويعرض الشكل 1-4 توزع هذه التسهيلات حيث استحوذت القروض على نحو 82% منها، مقابل 17.4% لحسابات الجاري مدين. كما استمرت سيطرة الدولار الأمريكي على نحو 49.1% من هذه التسهيلات مقابل 35.8% للشيك و14.2% للدينار الأردني. ويلاحظ انخفاض نسبة التسهيلات الممنوحة بالدينار بين العامين. وبقيت الضفة الغربية مسيطرة على نحو 87% من إجمالي التسهيلات مقابل نحو 13% قطاع غزة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية كانون أول 2016. الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 2-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع خلال الربع الرابع 2016 (%)



جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

البيان*	2016				2015
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
إجمالي الأصول	14,190.1	14,068.3	13,599.6	13,143.6	12,602.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	6,865.9	6,666.4	6,404.9	6,137.3	5,824.7
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4,270.5	4,055.3	4,117.9	3,976.6	3,870.3
محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاستثمار	1,206.7	1,051.2	943.0	900.6	952.7
النقدية والمعادن الثمينة	991.2	1,204.4	1,074.2	1,141.5	1,083.2
الموجودات الأخرى	855.8	1,091.0	1,059.6	987.6	871.4
إجمالي الخصوم	14,190.1	14,068.3	13,599.6	13,143.6	12,602.3
ودائع الجمهور (عدا ودائع المصارف)**	10,595.7	10,432.6	10,202.6	10,054.7	9,654.6
حقوق الملكية	1,683.6	1,624.4	1,495.2	1,483.2	1,461.7
أرصدة سلطة النقد والمصارف (ودائع مصرفية)	1,139.9	1,152.0	1,103.9	909.1	852.0
المطلوبات الأخرى	269.6	358.8	329.2	228.8	182.8
المخصصات والاهتلاك	501.3	500.4	468.8	467.8	451.2

* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).

** الودائع غير المصرفية تشمل ودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

جدول 2-4: انكشاف المصارف تجاه القروض إلى الحكومة وإلى موظفيها (% إلى رأس المال المصارف)

ر، 2016	ر، 2016	ر، 2015	
84.1	90.7	99.4	قروض إلى الحكومة
77.2	76.8	70	قروض إلى موظفي الحكومة
2.4	2.6	-	أذونات الدفع
163.7	170.1	169.4	المجموع

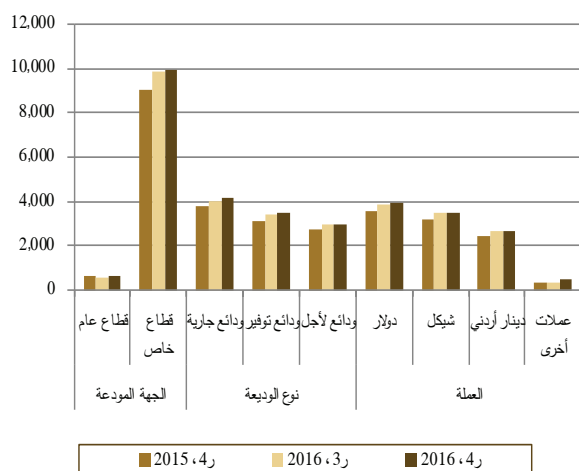
أرقام من سلطة النقد مأخوذة من نشرة صندوق النقد الدولي: Report to the Ad Hoc Liaison Committee, April 10, 2017

جدول 3-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

2016			2015			البيان*
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	
145.4	131.0	143.5	138.4	129.8	129.8	صافي الإيرادات
103.1	98.0	101.5	98.4	88.3	88.3	الفوائد
26.4	22.9	24.6	24.2	24.0	24.0	العمولات
15.9	10.1	17.4	15.8	16.9	16.9	أخرى
110.2	97.6	105.5	96.1	89.8	89.8	النفقات
97.7	87.2	91.3	86.3	78.2	78.2	النفقات التشغيلية والمخصصات
12.5	10.4	14.2	9.8	11.5	11.5	الضريبة
35.2	33.4	38.0	42.3	40.0	40.0	صافي الدخل*

* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات

شكل 3-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



معدّلات الفائدة

الربع الرابع، شهد الربع الرابع 2016 ارتفاعاً في أسعار الفائدة على الإيداع بجميع العملات المتداولة (دينار، ودولار، وشيكال)، مقابل تراجع في أسعار الفائدة على الإقراض بالدولار والشيكال، في حين شهدت فائدة الإقراض بالدينار الأردني ارتفاعاً.

المقارنة السنوية، يعرض الشكل 4-4 متوسط أسعار فوائد الإيداع والاقتراض في العام 2016 بالعملات المتداولة في فلسطين. شهد متوسط أسعار الفائدة على الإقراض هبوطاً بجميع العملات

يعرض الشكل 2-4 التوزيع القطاعي للتسهيلات الممنوحة نهاية العام 2016، حيث حصل القطاع العام على نحو 20.7% من إجمالي هذه التسهيلات (مقارنة مع 25% في العام السابق).

ويستفاد من نشرة البنك الدولي الصادرة مؤخراً أن اعتمادات قروض المصارف إلى موظفي الحكومة ارتفعت بمقدار 50% تقريباً بين العامين 2015 و2016 ووصلت إلى 1.3 مليار دولار. ويوضح الجدول 2-4 درجة انكشاف المصارف العاملة في فلسطين تجاه القروض الممنوحة للحكومة ولموظفيها، بلغت قيمة القروض المصرفية إلى الحكومة وموظفيها 2.7 مليار دولار، وهو ما يستقطع نسبة 40% من إجمالي قيمة الاعتمادات البنكية. كما بلغت ديون الحكومة من المصارف نسبة 84% من رأس المال المصارف، علماً بأن سلطة النقد أوصت بأن لا تزيد الاعتمادات المصرفية للحكومة على 100% من رأس المال المصارف. أمّا نسبة ديون الحكومة مع ديون موظفي القطاع العام معاً فلقد بلغت 164% تقريباً من رأس المال المصارف. وعلى الرغم من أن هذه النسبة شهدت انخفاضاً بمقدار 6.5 نقاط مئوية بين نهاية الربع الثالث ونهاية العام 2016، إلا أنها مازالت تعبر عن درجة انكشاف عالية.²

الودائع

الربع الرابع، سجّلت ودائع الجمهور نمواً بلغ 1.6% في الربع الرابع 2016 مقارنة بالربع السابق، ووصلت إلى 10,595.7 مليون دولار. ويوضح الشكل 3-4 توزيع ودائع الجمهور على أنواع العملات وأنواع الودائع والجهات المودعة. ويلاحظ أنه لم يطرأ تغيير كبير على نسب التوزيع هذه بين الربعين الأخيرين من العام 2016.

المقارنة السنوية، طرأ ارتفاع ملحوظ على ودائع الجمهور نهاية العام 2016 مقارنة مع العام 2015 بنحو 9.7%. وشكّلت الودائع 74.7% من إجمالي مطلوبات المصارف. وجاء هذا الارتفاع كمحصلة للنمو في كل من ودائع القطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) بنسبة 10.3% (لتصل إلى 93.6% من إجمالي الودائع) وودائع القطاع العام بنسبة 2.7% خلال السنة. وساهمت الضفة الغربية بنحو 90% من إجمالي مقابل 10% حصة قطاع غزة. كما استمرت سيطرة الدولار على إجمالي الودائع (بحصة 37%) مقابل حصة 33% للشيكال و25% للدينار الأردني.

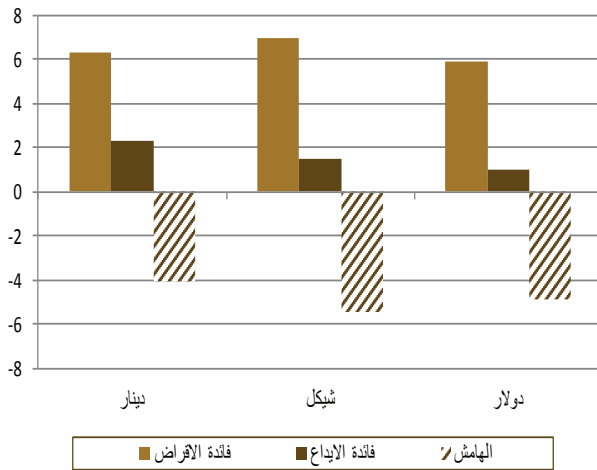
أرباح المصارف

الربع الرابع، يعرض الجدول 3-4 تطوّر صافي دخل المصارف ومكوناته خلال أرباع السنة 2016. ويستدل من الجدول أن الربع الرابع شهد ارتفاعاً في الإيرادات بحوالي 11% (ما يعادل 14.4 مليون دولار) مقابل ارتفاع النفقات بنحو 12.9% (ما يعادل 12.6 مليون دولار) مقارنة بالربع السابق وهو ما أدى إلى ارتفاع ربح المصارف بنسبة 5.4% بين الربعين المتلاحقين مقارنة بانخفاض بنسبة 12% عن أرباح الربع المناظر في العام 2015.

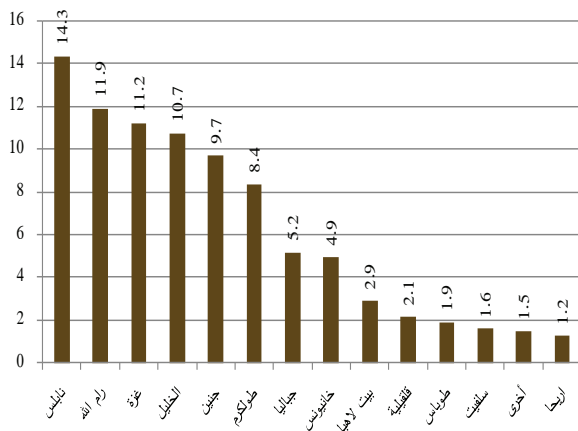
المقارنة السنوية، شهد المجموع التراكمي لأرباح المصارف في العام 2016 نمواً بمقدار 11.4% مقارنة بالعام السابق، ووصل إلى 148.9 مليون دولار، وهو ما يعادل نحو 9% من رأس المال المصارف.

2. World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee May 4, 2017.

شكل 4-4: متوسط الفوائد الدائنة والمدنية بالعملة المختلفة 2016 (%)



شكل 4-5: التوزيع الجغرافي للقروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة نهاية 2016 (%)



الترتيب، وحازت هذه المحافظات على نحو نصف إجمالي محافظة القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض المتخصصة (انظر الشكل 4-5). واستمرت سيطرة القروض العقارية على الحصة الأكبر من هذه القروض بنسبة 30%، ثم القطاع التجاري بنحو 25%. ولم تزد حصة قطاعي الصناعة والسياحة على 4.9% و 4.6% على التوالي من الإجمالي.

(دينار أردني، دولار، وشيكل) خلال 2016 مقارنة بالعام السابق لتبلغ 6.34% و 5.87% و 6.94% على العملات الثلاث على التوالي. بالمقابل ارتفع متوسط أسعار فائدة الإيداع بالدينار والدولار (ليصل إلى 2.28% و 1.01% على التوالي) في حين هبطت فائدة الإيداع بالشيكل إلى 1.49%. وقد أدت هذه التغيرات إلى التأثير على الهامش (الفرق بين الفائدة على الإيداع والإقراض) خلال العام. إذ انخفض الهامش على جميع العملات مقارنة مع العام 2015، ليلعب نحو 4.06% للدينار و 4.86% للدولار، و 5.45% للشيكل.

حركة المقاصة

الربع الرابع. ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص نهاية الربع الرابع من العام 2016 بنسبة 12% مقارنة بالربع السابق، ليلعب عددها 1.52 مليون شيك، كما ارتفعت قيمتها بنفس النسبة لتصل إلى 3.5 مليار دولار. رافق هذا الارتفاع زيادة في عدد وقيمة الشيكات المعادة بنحو 8.4% و 9.1% على الترتيب لتبلغ نحو 170 ألف شيك تقريباً بقيمة 237 مليون دولار.

المقارنة السنوية. بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص في العام 2016 نحو 5.64 مليون شيك مرتفعاً بنسبة 10.8% مقارنة بالعام السابق، كما سجلت قيمتها ارتفاعاً بحوالي 14.0% لتصل إلى نحو 12.7 مليار دولار نهاية العام. أما الشيكات المعادة فقد سجلت ارتفاعاً في عددها وقيمتها بحوالي 13.1% و 24.1% على الترتيب خلال فترة المقارنة ذاتها، لتبلغ حوالي 608,601 شيك بقيمة 831.5 مليون دولار.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

الربع الرابع. بلغ عدد فروع مؤسسات الإقراض المتخصصة والمرخصة نهاية الربع الأخير من العام 2016 نحو 85 فرع ومكتب (72 فرع و 13 مكتب) حيث زادت فرعين ومكتب واحد مقارنة مع الربع الثالث من نفس العام. ولقد ارتفعت قيمة القروض وعدد المقترضين بنسبة 9% و 6.8% على التوالي بين الربعين (انظر الجدول 4-4).

المقارنة السنوية. قدمت مؤسسات الإقراض المتخصصة 199.4 مليون دولار من القروض مع نهاية العام 2016 بزيادة قدرها 45.9% مقارنة بنهاية العام 2015. واستحوذت الضفة الغربية على نحو 69% منها، مقابل نحو 31% لقطاع غزة. كما وقّرت هذه المؤسسات حوالي 618 فرصة عمل، وارتفع عدد المقترضين النشطين خلال السنة بمقدار 32% ليلعب نحو 68,912 مقترض.

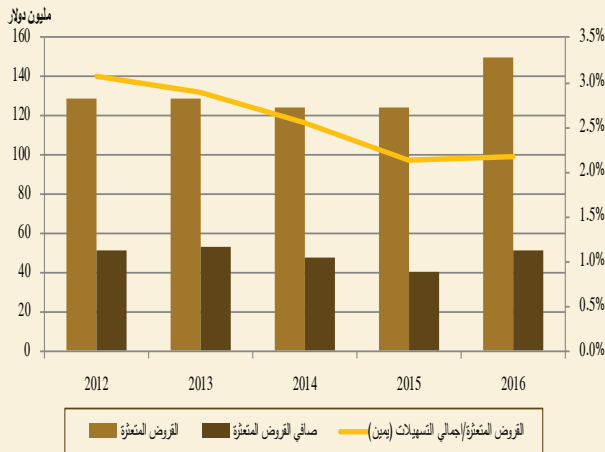
وقد تركّز الائتمان الممنوح من قبل هذه المؤسسات في كل من محافظات نابلس، ورام الله والبيرة، وغزة، والخليل على

جدول 4-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

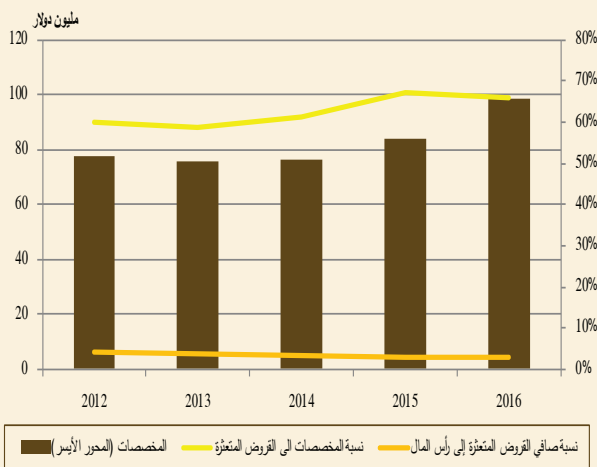
البيان*	2016				2015
	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
إجمالي محافظة القروض (مليون دولار)	199.4	183.0	167.1	149.7	136.7
الضفة الغربية	137.0	129.2	120.8	109.2	100.2
قطاع غزة	62.4	53.8	46.3	40.5	36.5
عدد المقترضين النشطين	68,912	64,547	59,828	55,598	52,264
الضفة الغربية	47,919	45,662	42,900	39,433	36,772
قطاع غزة	20,993	18,885	16,928	16,165	15,492
عدد الموظفين	618	583	554	492	477

صندوق 3: القروض المتعثرة

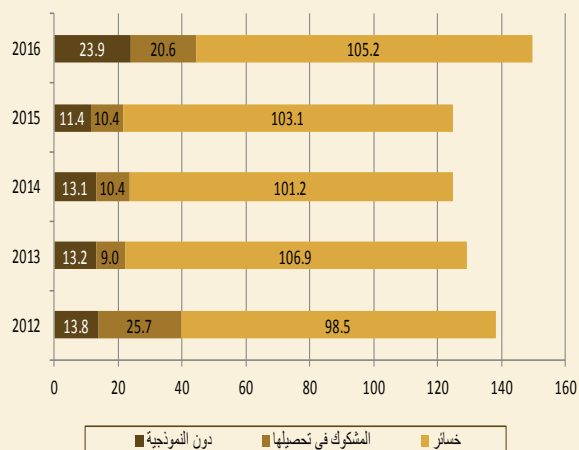
شكل 1: القروض المتعثرة، 2012-2016



شكل 2: مخصصات القروض المتعثرة



شكل 3: تصنيف القروض المتعثرة بحسب النوع (مليون دولار)



عبير أبو زيتون، باحثة في سلطة النقد الفلسطينية

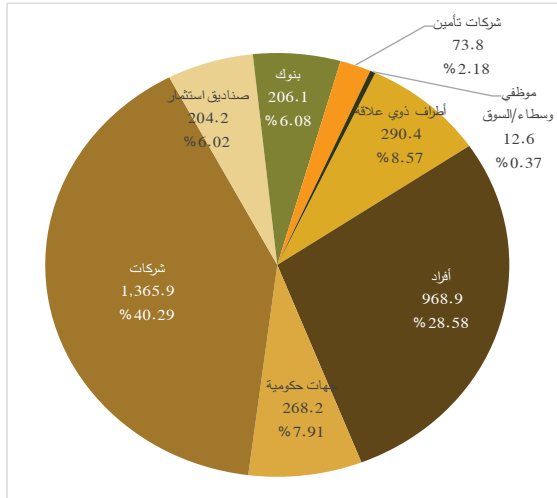
القروض المتعثرة (Non Performing Loans) هي التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف لبعض عملائها الذين لا يتمكنون من سداد الدين أو فوائده في الوقت المحدد. وتصنف هذه القروض على ضوء فترات التعثر وحسب تعليمات سلطة النقد (إلى: 1) التسهيلات دون النموذجية، وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها مدة 91 إلى 180 يوماً، وهو ما يستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 20% من قيمتها. (2) التسهيلات المشكوك في تحصيلها، وهي التي فات على موعد تسديدها مدة تتراوح بين 181 إلى 360 يوماً، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 50% من قيمتها. (3) الخسائر، وهي التسهيلات التي فات على موعد سدادها 360 يوماً فأكثر، وتستلزم تكوين مخصصات لها بنسبة 100% من قيمتها. كما تميز الحسابات البنكية بين إجمالي قيمة القروض المتعثرة وبين صافي القروض المتعثرة، والأخيرة هي عبارة عن إجمالي التسهيلات المتعثرة مطروحاً منها المبالغ المالية المخصصة من قبل المصارف لمواجهة مخاطر عدم سداد هذه التسهيلات.

تشير البيانات المصرفية إلى أن إجمالي القروض المتعثرة في البنوك المرخصة في فلسطين قد بلغت نحو 149.7 مليون دولار نهاية العام 2016، مرتفعة بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق، لتشكّل نحو 2.2% فقط من إجمالي التسهيلات الائتمانية (انظر الشكل 1). وهذه النسبة هي من أدنى النسب في المنطقة، إذ بلغت 4.9% في الأردن ونحو 7.1% في مصر نهاية العام 2015. ويدلّل تدني هذه النسبة على أن المصارف أصبحت أكثر قدرة وكفاءة في توظيف أموالها، فضلاً عن دور سلطة النقد في تأسيس البنية التحتية للنظام المصرفي الفلسطيني في السنوات الماضية.

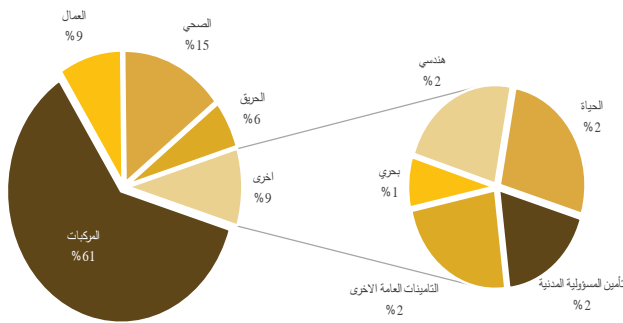
أما صافي قيمة القروض المتعثرة فقد بلغت نحو 51.1 مليون دولار نهاية العام 2016، وشكّلت نحو 3.0% من رأس مال المصارف، وهذا يشير إلى أن عدم استرداد هذه القروض لا يهدد ملاءة المصارف. كما بلغت نسبة المخصصات إلى إجمالي قيمة القروض المتعثرة 65.8%، وهو ما يؤكد ثانية على أن المحفظة الائتمانية للمصارف مغطاة بشكل جيد مقابل الخسائر المتوقعة (انظر الشكل 2).

أما بخصوص توزيع القروض المتعثرة حسب زمن التعثر، تظهر البيانات أن 70% من إجمالي القروض المتعثرة لدى القطاع المصرفي في العام 2016 مصنّفة كخسائر. وقد ازدادت هذه القروض بقيمة 2.1 مليون دولار في العام 2016 مقارنة بالعام السابق. ونظراً لأن احتمال استرداد جزء كبير من هذه القروض متدني للغاية، فإن تخفيض نسبة وقيمة هذا النوع من القروض المتعثرة يشكل تحدياً يتوجب على المصارف أن تتعامل معه، خشية أن يتطور الأمر بشكل خطير إذا ما طرأ على الاقتصاد ركود حاد مع عجز كبير في الموازنة الحكومية. وتشير الأرقام إلى أن نسبة القروض دون النموذجية والقروض المشكوك في تحصيلها بلغت نحو 16% و14% على التوالي من إجمالي القروض المتعثرة في 2016. الشكل 3 يوضح توزيع القروض المتعثرة حسب الأنواع الثلاثة المذكورة سابقاً.

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية للأسهم وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية العام 2016 (مليون دولار)



شكل 5-2: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين نهاية العام 2016 %



جدول 5-1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

العام	العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	
2016	2015	2016	2016	2015	
232.82	175.23	42.37	55.83	64.75	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
445.15	320.39	105.94	96.81	117.32	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,390.12	3,339.2	3,390.12	3,313	3,339.2	القيمة السوقية (مليون دولار)
72,418	72,883	72,418	72,661	72,883	إجمالي عدد المتعاملين
69,007	69,434	69,007	69,225	69,434	فلسطيني (عدد)
3,411	3,449	3,411	3,436	3,449	مواطن أجنبي (عدد)

جدول 5-2: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

العام	العام	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الرابع	
2016	2015	2016	2016	2015	
195.6	1.648	43.3	45.5	30.2	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
192.7	176.7	192.7	187.4	176.7	إجمالي استثمارات شركات التأمين
106.8	96.2	27.1	26.1	23.1	صافي التعويضات المكتتبة في قطاع التأمين
%83.5	%83.9	%95	%89.5	%92.1	صافي الأقساط المكتتبة / إجمالي أقساط التأمين المكتتبة
%65.5	%69.7	%65.7	%46	%83.1	صافي التعويضات المكتتبة / صافي الأقساط المكتتبة

5- القطاع المالي غير المصرفي¹

قطاع الأوراق المالية

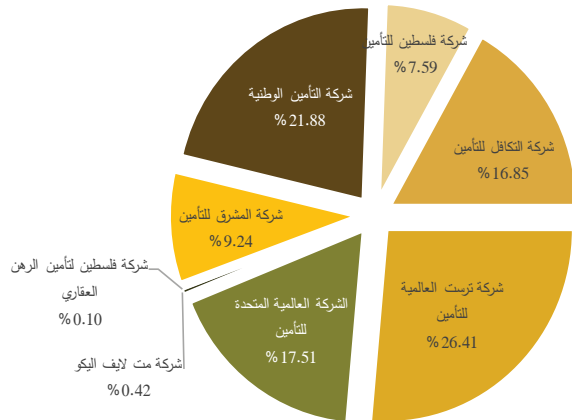
الربع الرابع. شهد الربع الرابع تراجعاً في عدد الأسهم المتداولة (بنسبة 24%) مقارنة بالربع الثالث. وترافق هذا مع ارتفاع في قيمة الأسهم المتداولة (انظر الجدول 5-1)، في حين شهدت القيمة السوقية للأسهم المدرجة نهاية الربع الرابع ارتفاعاً طفيفاً بلغت نسبته 2.4% عما كانت عليه نهاية الربع الثالث.

المقارنة السنوية. بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين مع نهاية العام 3.39 مليار دولار، مرتفعة بنسبة 1.6% عما كانت عليه في نهاية العام 2015. وهذا يعادل نسبة 25% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. من جهة أخرى، لم يشهد عدد المتعاملين بالأسهم المدرجة في بورصة فلسطين تغييراً كبيراً بين 2015 و2016، حيث بلغ إجمالي عددهم 72,418 وجلهم مواطنون فلسطينيون كما هو واضح من الجدول 5-1.

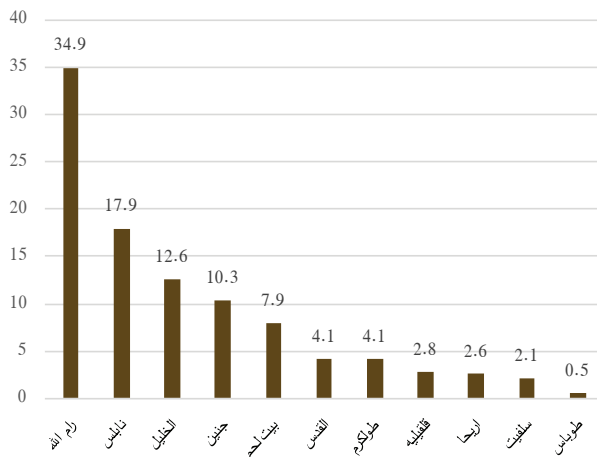
أما من حيث قيمة الأسهم المتداولة فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مع نهاية العام 2016 بلغت نسبتها 39% مقارنة بما كانت عليه مع نهاية العام 2015، ويعود ذلك إلى عدد من العوامل: ارتفاع عدد الأسهم المتداولة (بنسبة 32.9%)، وارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات المدرجة (شركات القطاع المصرفي تحديداً)، وإدراج أسهم شركة جديدة في البورصة، وأخيراً قيام بعض الشركات المدرجة برفع رأسمالها خلال العام من خلال الإصدار الثانوي أو تحويل جزء من الأرباح المحتجزة إلى رأس

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية 2016. وبورصة فلسطين 2016.

شكل 5-3: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين نهاية العام 2016



شكل 5-4: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد في العام 2016 (%)



جدول 5-3: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

عدد عقود التأجير التمويلي	إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار)			
	2016	2015		
2016	2015	2016	2015	
374	225	17	11	الربع الأول
637	317	32	16	الربع الثاني
466	340	21	20	الربع الثالث
524	324	27	16	الربع الرابع
2,001	1,206	97	63	المجموع

المال. ويوضح الشكل 5-1 صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت نحو 40% (بقيمة 1,366 مليون دولار)، في حين بلغت حصة الأفراد 29% (بقيمة 969 مليون دولار).

قطاع التأمين²

بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه 195.6 مليون دولار مع نهاية العام 2016، مرتفعة بنسبة 18.7% مقارنة مع نهاية العام 2015. وجاء هذا الارتفاع كنتيجة مباشرة إلى الإجراءات التي اتخذتها الهيئة مع بداية العام 2016 في إلزام الشركات بالحد الأدنى للتعرفه الخاصة بتأمين المركبات. من ناحية أخرى ارتفع صافي التعويضات المتكبدة للقطاع بنسبة 11.1% في نهاية العام 2016 عما كان عليه نهاية العام 2015. وبلغت استثمارات قطاع التأمين 192.7 مليون دولار في نهاية العام 2016 محققة ارتفاعاً قدره 9.1% خلال العام (انظر الجدول 5-2).

وكما هو واضح من الشكل 5-2، فإن محفظة قطاع التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات، والذي بلغت نسبته 61% من إجمالي المحفظة التأمينية مع نهاية 2016. كما يلاحظ من الشكل 5-3 وجود تركيز واضح للحصة السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتنا تأمين من أصل ثمانية شركات على نسبة 48% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبه في قطاع التأمين الفلسطيني خلال العام 2016.

قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل الهيئة إحدى عشر شركة، وحقق القطاع نمواً ملحوظاً خلال العام 2016 مقارنة مع العام 2015، حيث ارتفعت قيمة عقود التأجير التمويلي بنسبة 54% في حين ازدادت أعداد عقود التأجير التمويلي بنسبة 66% عما كانت عليه في نهاية العام 2015 (انظر الجدول 5-3)، علماً أن ما يميز محفظة العام 2016 هو التنوع في الأصول المؤجرة، حيث اتسعت لتشمل أصولاً إنتاجية ومعدات ثقيلة بنسبة 11% إلى جانب المركبات التي احتلت 89% من إجمالي محفظة التأجير التمويلي.

ويعود هذا النمو الملحوظ إلى زيادة المنافسة بين الشركات، وتكثيف الحملات التسويقية لتعريف المواطنين بنشاط التأجير التمويلي، إضافة إلى توفير مصادر تمويل لشركات التأجير التمويلي من جهات دولية وبتكاليف ضئيلة نسبياً من جهة، وزيادة ثقة الجهاز المصرفي بشركات التأجير التمويلي ومنحها تسهيلات ائتمانية بشكل أكبر من جهة أخرى. كما استحوذت محافظة رام الله على النسبة الأعلى من عقود التأجير التمويلي بنسبة 34.9%، وتلتها محافظة نابلس والخليل كما يوضح الشكل 5-4.

2- جميع بيانات وإحصائيات قطاع التأمين لا تشمل بيانات شركة المجموعة الأهلية للتأمين.

صندوق 4: قطاع التأمين الفلسطيني: المعوقات والآفاق

ومع نهاية العام 2016، استحوذ تأمين المركبات في فلسطين على نسبة 61% من إجمالي المحفظة التأمينية البالغة 195.6 مليون دولار، يليه التأمين الصحي بنسبة 15% من إجمالي المحفظة. بعبارة أخرى فإن تأمين المركبات والتأمين الصحي يشكلان 76% من إجمالي المحفظة التأمينية مع نهاية العام 2016.

ونظراً لأن الالتزامات التأمينية المرتبطة بتأمين المركبات تتميز بقصر الأجل، فإن شركات التأمين تضطر للمحافظة على قدر كافٍ من السيولة، أو توجيه استثماراتها إلى استثمارات قصيرة الأجل، وذلك لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها. كما أن منتجات تأمين المركبات والتأمين الصحي لها خاصية الربحية المنخفضة مقارنة مع منتجات التأمين الأخرى، الأمر الذي يشكل تهديداً للاستدامة المالية لبعض الشركات العاملة في القطاع ما لم تنتهج السياسات الاكتتابية الحذيرة.

ومن التحديات الأخرى المرتبطة بجانب العرض لقطاع التأمين، السياسات الاكتتابية التي تنتهجها بعض الشركات والتي تؤدي إلى المنافسة السعرية السلبية، وهو ما يضر بقطاع التأمين وحقوق المؤمن على حد سواء. نظراً لأن تلك السياسة غالباً ما تؤدي إلى عدم قدرة بعض الشركات على الوفاء بالتزاماتها التأمينية تجاه المؤمن عليهم بسبب ضعف السيولة، وهو ما يؤدي إلى المماطلة في بعض الحالات وعدم القدرة على تسديد التعويضات التأمينية الواجبة على الشركات. وهنا تحديداً يأتي الدور الهام للجهات الرقابية في متابعة ومراقبة القطاع ومتابعة السياسات التسعيرية التي تنتهجها الشركات لضمان قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها التأمينية وضمان توفر سيولة كافية لديها وتحقيقها لهامش الملاءة المطلوب بموجب الأنظمة والتعليمات.

التحديات المرتبطة بالبيئة المحيطة بقطاع التأمين

يواجه قطاع التأمين الفلسطيني مجموعة من التحديات الناجمة عن البيئة المحيطة، سواء تلك الناجمة عن الأوضاع السياسية العامة التي تعيشها فلسطين وتداعيات الانقسام الداخلي، أو تلك المتعلقة ببعض الفجوات في الأطر القانونية النافذة وعمليات إنفاذ القانون، وتحديداً تلك التي تقع خارج نطاق السيطرة القانونية والرقابية المباشرة لهيئة سوق رأس المال.

وكمثال على عدم الإنفاذ الفعّال يُذكر «تأمين إصابات العمل»، وهو من التأمينات الإلزامية في فلسطين حسب قانون العمل. تقع مسؤولية إنفاذ إلزامية تأمين إصابات العمال على عاتق وزارة العمل. وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة منشورة، تشير التقديرات إلى أن نسبة كبيرة من المنشآت لا تلتزم بتأمين العاملين لديها ضد إصابات العمل على الرغم من أهمية التأمين لحماية العمال أنفسهم وحماية أسرهم من انقطاع الدخل بسبب إصابة رب الأسرة، وتأثير هذا على السلم الأهلي والأمن الاجتماعي، فضلاً عن مخاطر إفلاس المنشآت في بعض الأحيان نتيجة الالتزامات المترتبة عليها تجاه إصابات العمل في حال عدم وجود التغطية التأمينية المناسبة.

والمثال الآخر هو استمرار ظاهرة المركبات غير القانونية التي تسير على الطرقات، حيث تشير تقديرات أولية لشرطة المرور الفلسطينية والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق وهيئة سوق رأس المال، أن ما نسبته 30% من المركبات التي تسير على الطرقات هي مركبات غير قانونية (بواقع 90,000 مركبة من أصل 300,000 مركبة).²

إن قطاع التأمين الفلسطيني لديه الفرص الواعدة للنمو والتوسع في حال تم تذليل العقبات التي تحول دون ذلك. إذ أن نسبة الاختراق التأميني (إجمالي قيمة المحفظة التأمينية منسوبة إلى إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية) في فلسطين لا تتعدى 1.3% مقابل نحو 2.1 في الأردن ذو الظروف المشابهة لفلسطين. كما بلغت الكثافة التأمينية 53.2 دولار (حصة الفرد من إجمالي المحفظة التأمينية) نهاية العام 2015 في فلسطين، مقارنة مع 102 دولار في الأردن. وهو ما يؤكد وجود فرص كامنة للنمو في قطاع التأمين الفلسطيني من خلال التوسع العمودي، عبر طرح منتجات وخدمات تأمينية جديدة تتوافق مع احتياجات الفئات المستهدفة، والتوسع الأفقي عبر استهداف فئات محددة من شرائح المجتمع وقطاعات الأعمال.

د. بشار أبو زعور، هيئة سوق رأس المال

2- نحو بنية قانونية متكاملة وملائمة لقطاعي النقل والمواصلات والتأمين، ورشة عمل عقدت خلال شهر آب من عام 2015 بالتعاون بين هيئة سوق رأس المال والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين ووزارة النقل والمواصلات.

قطاع التأمين هو مكون مهم في اقتصاديات الدول نظراً للدور الذي يمكن أن يقوم به في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى المساهمة في الحماية الاجتماعية وذلك من خلال توفير التغطية التأمينية الملائمة لاحتياجات الأفراد والمنشآت الاقتصادية. ويكمن الدور التنموي لقطاع التأمين في عمليات الاستثمار المؤسسي المباشر وغير المباشر إضافة إلى توليد التدفقات النقدية والعوائد الاستثمارية اللازمة للوفاء بالتزاماته التأمينية تجاه حملة الوثائق والمشمولين بالتغطية، ووفقاً للأجل الزمنية التي تتوافق مع طبيعة الالتزامات التأمينية وتركيبية ومكونات المحفظة التأمينية.

كانت مهمة الإشراف على قطاع التأمين في فلسطين موكلة إلى وزارة المالية في أعقاب نشوء السلطة الوطنية في العام 1994. وساهم دخول أربعة شركات تأمين جديدة إلى السوق الفلسطيني في ذلك الوقت، وتحديداً خلال الأعوام 1993 و1994، في انتشار فروع وكلاء التأمين في أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. علماً بأن أول شركة تأمين فلسطينية تأسست قبل إنشاء السلطة الوطنية. إذ عملت شركة «المؤسسة العربية للتأمين» كوكيل لشركة تأمين أجنبية منذ عام 1969 إلى أن استقلت في نشاطها عام 1975.

واجه قطاع التأمين الفلسطيني العديد من الصعوبات بسبب غياب الإطار القانوني الناظم له، إلى أن تأسست هيئة سوق رأس المال الفلسطينية في العام 2004، وأصبحت الجهة المخولة قانوناً بالإشراف والرقابة عليه، وصدر قانون التأمين رقم (20) لسنة 2005 إضافة إلى التشريعات الثانوية. ويضم القطاع الآن 9 شركات تأمين مرخصة من قبل الهيئة، وهي تقدم خدماتها من خلال 122 فرعاً ومكتباً موزعة في سائر محافظات الوطن، ويعمل فيها 1,163 موظفاً، ولديها شبكة من الوكلاء ومنتجي التأمين يبلغ عددهم 216 وكليلاً ومنتجاً. ومنذ نشأتها، عملت هيئة سوق رأس المال على وضع خطط وسياسات مفضلة تهدف إلى النهوض بقطاع التأمين وذلك من خلال استكمال الأطر القانونية والرقابية الناظمة للقطاع وتعزيز عمليات الإشراف.

يعاني قطاع التأمين الفلسطيني من مجموعة من التحديات التي تحد من نموه وتطوره ومساهمته في التنمية الاقتصادية. وسيتم التركيز هنا على أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع والتي يمكن تقسيمها واستعراضها تحت ثلاثة عناوين:

التحديات المرتبطة بجانب الطلب

يعتبر ضعف الثقافة والمعرفة المالية، وتحديداً التأمينية، في المجتمع من أهم محددات نمو الطلب على الخدمات والمنتجات التأمينية في فلسطين. وتشير نتائج دراسة الشمول المالي في فلسطين أن 81% من الأفراد البالغين في المجتمع الفلسطيني لديهم مستوى ثقافة مالية وتأمينية أقل من المتوسط.¹

تمتاز المنتجات والخدمات التأمينية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الخدمات المالية، وتؤثر بالتالي بشكل مباشر على الطلب على خدمات التأمين. فمن حيث المبدأ يقوم المواطنون بدفع ثمن بوليصة التأمين مقابل تأمين ضد خطر معين. أي أن الشخص يدفع مبلغاً مالياً مقابل خدمة (تعويض) يأتي لاحقاً في حال حدوث الخطر المؤمن ضده، وفي أغلب الحالات لا يحدث ذلك الخطر. على أن ما يحدث على أرض الواقع لا يتوافق والسياق الطبيعي للحكم على جودة الخدمات التأمينية. إذ يتركز اهتمام المواطنين الذين يرغبون في شراء الخدمات التأمينية في المحل الأول على قيمة القسط مقابل الحصول على وثيقة التأمين، دون النظر إلى حجم التغطية التأمينية والشروط والاستثناءات التي تشملها وثيقة التأمين. ومن هنا يعتبر الوعي والثقافة التأمينية والمالية لدى مستخدمي المنتجات التأمينية من العوامل الهامة في تحفيز الطلب على خدمات ومنتجات التأمين. وهذا التحدي من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التأمين في فلسطين ومن الأسباب الرئيسية لعدم نمو الطلب على المنتجات التأمينية. إن ضعف الوعي التأميني قد يؤدي إلى عدم تقدير الأفراد بشكل كافٍ للأهمية الاقتصادية والاجتماعية والحماية التي يوفرها قطاع التأمين من خلال مشاركة ونقل المخاطر المتوقع حدوثها.

التحديات المرتبطة بجانب العرض

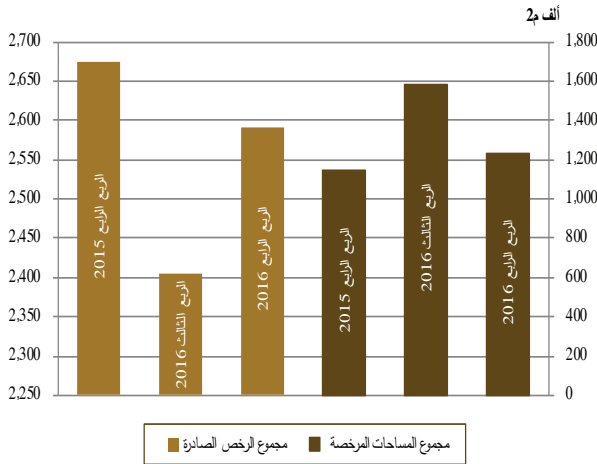
أن تركز المحفظة التأمينية في قطاع التأمين الفلسطيني لصالح منتجات محددة (تأمين المركبات) يشكل واحداً من الصعوبات التي تواجه القطاع، لما له من انعكاس وأثر سلبي على الاستدامة المالية لشركات التأمين ونموها وتطورها.

1- الشمول المالي في فلسطين، 2016، دراسة من قبل معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) لصالح هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية.

6- مؤشرات الاستثمار¹

رخص البناء

شكل 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين



جدول 6-1: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين

عدد الرخص	المساحات المرخصة (ألف متر مربع)	
9,214	3,987.5	2015
10,633	5,193.9	2016

جدول 6-2: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

الربع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	المجموع
الربع الرابع 2015	795	4,490	1,715	7,000
2015	2,838	16,835	6,375	26,048
الربع الثالث 2016	730	5,214	2,067	8,011
الربع الرابع 2016	837	4,923	2,376	8,136
2016	2,924	19,930	7,943	30,797

الربع الرابع. عدد رخص الأبنية ومساحاتها مؤشر مهم على النشاط الاستثماري في كافة البلدان. يعرض الشكل 6-1 التطور في أعداد التراخيص المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد الرخص في الربع الرابع 2016 إلى 2,592 ترخيص، بزيادة بمعدل 7.7% عن ربع السنة السابق. كما بلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلي للتراخيص 8%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الرابع 2016 نحو 1,233.5 ألف متر مربع، وهذا أقل بنحو 22% عن المساحات المرخصة في الربع السابق (انظر الشكل 6-1).

المقارنة السنوية. وصل عدد الرخص الصادرة في العام 2016 إلى 10,633 ترخيص، وهذا يمثل ارتفاعاً عن عددها في العام السابق بنسبة 15.4%. وترافق الارتفاع في عدد الرخص الصادرة ارتفاعاً أيضاً في المساحات المرخصة، إذ بلغت نحو 5,194 ألف متر مربع بارتفاع بمعدل 30% عن المساحات المرخصة في العام السابق (انظر الجدول 6-1). ويتوجب التنبيه إلى أن منح رخص البناء لا يعني بالضرورة المباشرة في أعمال البناء، كما أن بعض نشاطات البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بناء لها.

أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى هي مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ولأن شراءها غالباً يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن المناخ الاقتصادي والتوقعات.

الربع الرابع. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الرابع 8,136 سيارة. وهذا يزيد بمقدار 125 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 1,136 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2015. ويلاحظ أن نحو 61% من السيارات المسجلة خلال الربع الرابع 2016 هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 29% سيارات جديدة مستوردة من الخارج أيضاً. كما أن 10% هي عبارة عن سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (انظر الجدول 6-2).

المقارنة السنوية. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية للمرة الأولى خلال العام 2016 نحو 31 ألف سيارة. توزعت بين 65% سيارات مستعملة مستوردة من الخارج، 26% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، 9% سيارات مستعملة مستوردة من إسرائيل. وبالمقارنة مع العام 2015، يلاحظ ارتفاع في عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية بمقدار 18%. جاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع السيارات الجديدة والمستوردة من الخارج بمقدار 25% وارتفاع السيارات المستعملة والمستوردة من الخارج بمقدار 18%، وارتفاع عدد السيارات المستوردة من السوق الإسرائيلي بمقدار 3% (انظر الجدول 6-2).

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2017، دائرة الجمارك والمكوس.

صندوق 5: أدونات الدفع

بالمقابل، فإن أدونات الصرف، خصوصاً عندما يتم تسهيلها في المصارف، تزيد من انكشاف المصارف تجاه ديون الحكومة. وتشير المعلومات إلى أن نحو ثلثي الأدونات التي تم منحها حتى نهاية العام 2016 جرى فعلياً تسهيلها. من ناحية ثانية فإن تحقق الثمرات الإيجابية لإصدار الأدونات مرهون إلى حد بعيد بدرجة الحرص والالتزام الذين ستبديهما الحكومة الفلسطينية في إصدار وإدارة هذه الأدونات. ذلك لأن التزامها بدفع قيمة هذه الأدونات في وقت استحقاقها يعبر عن مدى مصداقيتها وشفافيتها، والذي ينعكس بالتالي على مدى ثقة الأطراف المحلية في التعاملات المالية المستقبلية معها. ولا يخفى أن توفر الرصيد لسداد هذه الأدونات مرهون بإيرادات الحكومة المبنية بشكل أساسي على أموال المقاصة التي يحصلها الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى المنح والمساعدات الخارجية. هذه المصادر معرضة للتذبذب والتقلص بشكل كبير بناءً على تطورات الوضع السياسي. لهذا السبب دعا خبراء صندوق النقد الدولي إلى ضرورة الاستمرار بتقييم الاحتياطات المالية اللازمة في حسابات المالية العامة لسداد هذه الأدونات. وبالتالي ضمان مصداقية هذه الأدونات والحفاظ على الاستقرار المالي.

موقف سلطة النقد الفلسطينية

ألزمت سلطة النقد الفلسطينية المصارف العاملة في فلسطين بعدم تجاوز حيازتها لأدونات الدفع 100 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى نيتها زيادة الوزن التوجيهي لمخاطر الأدونات في إطار تنفيذها لقواعد بازل 2. ويعود ذلك لأن أكثر من نصف محفظة القروض، في حوالي ثلث المصارف المسجلة، ممنوحة للسلطة الوطنية أو موظفيها. كما أن رصيد أدونات الدفع المتوفرة لدى المصارف تمثل 48% من مجموع الأدونات الصادرة في نهاية النصف الأول من 2016. هذا أدى إلى وصول الانكشافات المباشرة وغير المباشرة للقطاع العام إلى ما مجموعه 174% من رأس مال المصارف. وهذه النسبة مقلقة خصوصاً عند الأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الحالي للحكومة.⁵

وفاء بيطاوي، باحثة مساعدة في «ماس»

عاني القطاع الخاص الفلسطيني من تراكم مستحقاته على السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي نهاية عام 2014، بلغ إجمالي المتأخرات التراكمية للموردين المحليين على السلطة حوالي 695 مليون دولار.¹ ونتيجة لهذا اضطرت العديد من الشركات، خصوصاً تلك العاملة في مجالات الصحة والمقاولات وتوريد المواد الخام لمؤسسات السلطة، إلى الاقتراض من البنوك بنسب فوائد عالية لتغطية تخلف التسديد الحكومي. وأدى هذا إلى خلق عدّة مشاكل مالية لهذه المؤسسات وهدد بإفلاسها وزيادة تعثرها في سداد التسهيلات المصرفية الممنوحة لها.

وسعيّاً من الحكومة الفلسطينية لعلاج هذه المشكلة التي أرقت القطاع الخاص طويلاً والتي انعكست سلباً على الإنتاج المحلي، تم في شهر آذار 2016 إطلاق برنامج أدونات الدفع (أو السندات الأذنية قصيرة الأمد أو ما يعرف بالإنكليزية باسم Promissory Notes) بهدف تسديد جزء من مستحقات القطاع الخاص. وهذه الأدونات عبارة عن أوامر دفع باسم الحكومة لها تاريخ استحقاق معين تُمنح للدائنين من القطاع الخاص كسداد لمستحقاتهم. ويستطيع الدائنون الانتظار حتى تاريخ الاستحقاق المدون على الأذن للحصول على أموالهم، أو بإمكانهم اللجوء للبنوك من أجل تسهيلها والحصول على أموالهم مباشرة. وتنص توجيهات سلطة النقد على وضع سقف على الفوائد السنوية لتسهيل هذه الأدونات في المصارف يبلغ 8% على الأدونات بالشيكول ومعدّل الليور لستة شهور مضافاً له 3 بالمائة على الأدونات بالدولار.

قامت الحكومة منذ إطلاق البرنامج بتخصيص مبلغ 704.8 مليون شيكل كاحتياطي على شكل ودائع لدى ثلاثة من المصارف العاملة في فلسطين لتغطية استرداد هذه الأدونات.² وبلغ رصيد أدونات الدفع ذات أجل ستة أشهر حتى نهاية شهر تموز من عام 2016 حوالي 390 مليون شيكل. في حين بلغ رصيد الأدونات الصادرة في نهاية سنة 2016 حوالي 607.9 مليون شيكل، منها 365.7 مليون شيكل أدونات مدفوعة و242.2 مليون شيكل بانتظار موعد استحقاق صرفها.³ وقد تم إصدار هذه الأدونات بناءً على معايير محددة أهمها أقدمية المتأخرات وقيمتها. وتم اعتبار المطالبات التي تجاوزت 250 ألف شيكل على أنها مستوفية لشروط الدفع. وتنوي الحكومة الفلسطينية الاستمرار في سياسة إصدار هذه الأدونات خلال سنة 2017 بمعدّل شهري يتراوح بين 50-70 مليون شيكل (حسب ما جاء في بيان الموازنة للعام 2017).

التوقعات والمحاذير

من المتوقع أن تُؤتي هذه الأدونات ثمارها على القطاع الخاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام في حال التزام الحكومة بها. ويتمثل ذلك بزيادة الإقبال على العطاءات الحكومية وانخفاض أسعار هذه العطاءات مما يمكن أن ينعكس في ارتفاع التشغيل والإنتاجية في القطاع الخاص. كما ستترك أدونات الدفع آثاراً إيجابية على النظام المصرفي المحلي نتيجة تسديد القروض الممنوحة سابقاً للقطاع الخاص من جهة، والاستفادة من الفائدة المدفوعة نتيجة تسهيل أدونات الدفع قبل موعد استحقاقها من جهة أخرى.

1 Source: IMF (2015): West Bank and Gaza, Report to the AD_HOC Liaison Committee, May 18.

2- هي البنك العربي، والوطني، وفلسطين. ولكن يستطيع حامل الإذن اللجوء إلى أي بنك محلي لصفه في تاريخ استحقاقه أو تسيله قبل هذا التاريخ، ثم يقوم البنك بالرجوع إلى واحد من البنوك الثلاثة وتغطية قيمة الاذن من قيمة الاحتياطي.

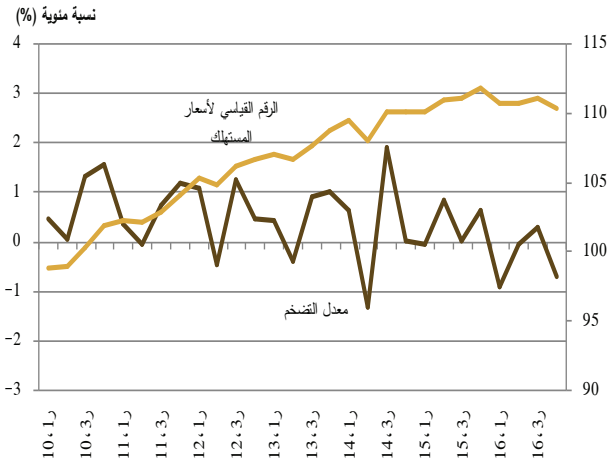
3- المصدر: وزارة المالية، كانون الثاني 2017 (بيانات غير منشورة).

4 World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee May 4, 2017.

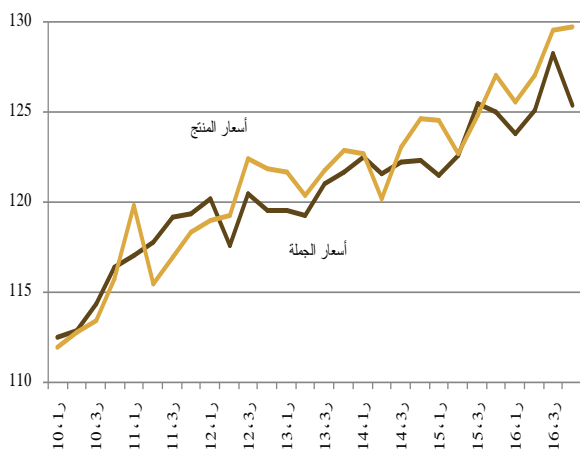
5 IMF (2016): West Bank and Gaza, Report to the AD_HOC Liaison Committee, August 26. <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016WBGRRR.pdf>

7- الأسعار والتضخم¹

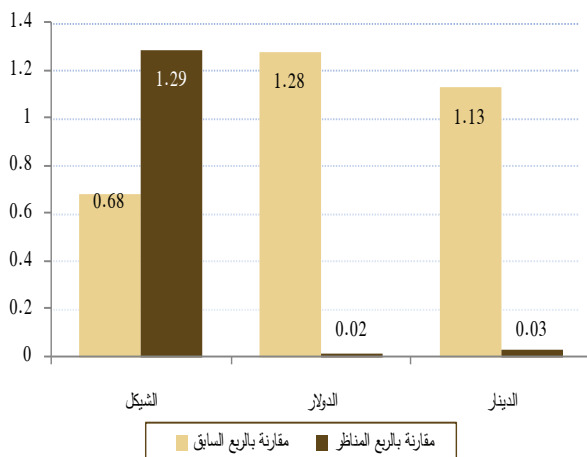
شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 7-3: تطور القوة الشرائية في الربع الرابع 2016 (نسبة مئوية)



يقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك أسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلات في هذا الاقتصاد (ومجموعة هذه السلع والخدمات يُطلق عليها اسم «سلّة الاستهلاك»). ويقيس الارتفاع في هذا الرقم القياسي معدّل التضخم في الاقتصاد بين تاريخين محددين. ومعدّل التضخم هو مقياس التغيير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للعائلات والأفراد انخفضت بنفس النسبة.

الربع الرابع. يبين الشكل 7-1 منحنيين، يطور المنحنى الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) انطلاقاً من قيمته في سنة الأساس 2010 = 100. أما المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المئوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة. وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الرابع 2016 إلى 110.34 مقارنة مع 111.11 في الربع الثالث. وهذا يعني أن معدّل التضخم بين الربعين الثالث والرابع 2016 كان سالباً (هبوط في الأسعار) بمقدار 0.69%. وجاء هذا الانخفاض في الربع الرابع نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 2.40%، وأسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ بمقدار 2.02%. كما شهد الربع الرابع أيضاً تضخماً سالباً بمعدّل 1.29% بالمقارنة مع الربع المناظر 2015.

المقارنة السنوية. سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين انخفاضاً مقداره 0.22% خلال العام 2016 مقارنة بالعام السابق. ويعود السبب الرئيس في هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار السلع ضمن مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 2.61% (حيث انخفضت أسعار كل من المحروقات المستخدمة كوقود للمنازل بمقدار 6.34% للوقود السائل، و4.47% للغاز، و2.84% للكهرباء). كما انخفضت أسعار السلع ضمن مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 1.50% (انخفضت أسعار البيض الطازج بمقدار 15.53%، والدواجن الطازجة بمقدار 9.60%، والطحين بمقدار 6.62%). في المقابل سجّلت أسعار خدمات التعليم ارتفاعاً بنسبة 3.09% خلال العام 2016 مقارنة بالعام 2015، كما ارتفعت أسعار الخدمات الطبية بنسبة 1.13% بين العامين.

ويستدل من الأرقام أن معدّل التضخم بلغ 10.75% خلال الأعوام الستة بين العام 2010 و2016، كما وصل إلى 42.87% في العام 2016 مقارنة مع المتوسط السنوي لعام 2004.

أسعار الجملة وأسعار المنتج

الربع الرابع. انخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بمقدار 2.28% بين الربع الرابع والثالث 2016، ونتج هذا عن انخفاض أسعار الجملة للسلع المحلية بمقدار 4.02%، في حين ارتفعت أسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.68%. بينما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون)

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2016. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

الأسعار والقوة الشرائية²

القوة الشرائية للشيكال: يمثل معدّل التضخم في الاقتصاد تطوّر القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكال ويصرفون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أن تطور القوة الشرائية يعادل معدّل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وقد شهد الربع الرابع من العام 2016 انخفاضاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 0.69% مقارنة بالربع السابق ليبلغ 110.34، وانخفاضاً بنحو 1.29% مقارنة بالربع المناظر، وهو ما يعني تحسن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون أجورهم ورواتبهم بالشيكال مقارنة بالربع السابق والربع المناظر. أما على المستوى السنوي فقد تحسنت القوة الشرائية للذين يتلقون رواتبهم بالشيكال بنحو 0.22% في العام 2016 مقارنة بالعام 2015 (أنظر الشكل 3-7).

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الرابع 2016 تحسناً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكال بنحو 0.60% مقارنة بالربع السابق، بالمقابل تراجع سعر الصرف بنحو 1.26% مقارنة بالربع المناظر. وعند أخذ معدّل التضخم بعين الاعتبار فإن القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار ويصرفون كامل نفقاتهم بالشيكال، قد تحسنت خلال الربع الرابع مقارنة بالربع السابق بنحو 1.28%. كما تحسنت بنحو 0.02% مقارنة بالربع المناظر من العام 2015. ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات التي طرأت على الدولار تقريباً. وفيما يتعلق بالمستوى السنوي فقد تراجعت القوة الشرائية للذين يتلقون رواتبهم بالدولار بنحو 0.91% في العام 2016 مقارنة بالعام 2015، نتيجة تحسن القوة الشرائية للشيكال بنسبة 0.22%، وتراجع متوسط سعر صرف الدولار بنحو 1.13% (انظر الشكل 3-7).

بنسبة 0.13% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 0.14% وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.07% (انظر الشكل 7-2).

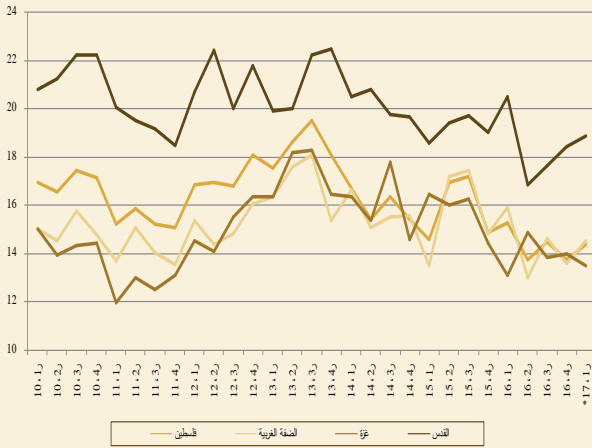
المقارنة السنوية. سجّل الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 1.62% خلال العام 2016 مقارنة بالعام 2015. ويعود السبب الرئيسي لهذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار السلع ضمن مجموعة صيد الأسماك بنسبة 17.20%، وأسعار السلع ضمن مجموعة الزراعة بنسبة 2.45%. وجاء ارتفاع أسعار الجملة نتيجة ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 2.67%، وللسلع المستوردة بنسبة 0.70% مقارنة بالعام السابق.

كما سجّل الرقم القياسي لأسعار المنتج في فلسطين ارتفاعاً نسبته 2.57% خلال العام 2016 مقارنة بالعام 2015 بتأثير ارتفاع أسعار السلع ضمن مجموعة إمدادات الكهرباء والغاز وتكييف الهواء بنسبة 14.64%، وأسعار السلع ضمن مجموعة إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها بنسبة 7.28%. وجاء ارتفاع أسعار المنتج كمحصلة لارتفاع أسعار المنتج للسلع المستهلكة محلياً بنسبة 2.75%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً والمصدرة للخارج بنسبة 1.12% مقارنة بالعام السابق.

2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من مال، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكال - معدل التضخم.

صندوق 6: تذبذب أسعار لحوم الدجاج في فلسطين

شكل 1: متوسطات أسعار المستهلك الربعية للدجاج الطازج (الربع الأول 2010 - الربع الأول 2017) شيكل/كغم



الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017. مسح أسعار المستهلك، 2010 - 2017 رام الله - فلسطين.
*أسعار الربع الأول 2017 هي متوسط أسعار شهري كانون الثاني وشباط فقط.

العامل الإسرائيلي

على أن الاضطرابات في سوق الدجاج الفلسطيني، وخصوصاً في الضفة الغربية، لا يمكن فهمها دون أخذ الدور الكبير الذي يلعبه تهريب الدجاج من إسرائيل بعين الاعتبار. يشكل سوق الضفة الغربية منفذاً للتخلص من فائض الإنتاج الدوري في السوق الإسرائيلية. وغالباً ما يقوم المنتجون الإسرائيليون بالتخلص من الدواجن التي اقترب موعد انتهاء صلاحيتها، أو غير المطابقة للمواصفات الإسرائيلية (من ناحية الوزن والشكل) بتصريفها في السوق الفلسطينية عبر تجار محليين يقومون ببيعها بأسعار متدنية. وانخفاض الأسعار الذي يتولد عن هذا يؤدي إلى خروج عدد من المنتجين المحليين من دائرة الإنتاج، وينجم عنه ارتفاع في الأسعار في دورات الإنتاج اللاحقة. ونظراً لضخامة الإنتاج الإسرائيلي من الدجاج، والذي يعادل ستة أضعاف الإنتاج الفلسطيني، فإن ضخ أو سحب نسبة طفيفة نسبياً من هذا الإنتاج في/من السوق الفلسطينية يؤدي إلى تذبذبات قوية في الأسعار المحلية والإنتاج المحلي.

يؤكد هذا التحليل على أن العلاج بالمسكنات، عبر تحديد الأسعار مثلاً، لن يقضي على جذور المشكلة. إن جزءاً من أسباب التذبذب في الأسعار يعود على عوامل طبيعية وعلى التحولات في الأسعار الدولية للأعلاف وأمهات الدجاج. كما يعود الأمر إلى قصر دورة إنتاج الدجاج وسرعة دخول وخروج المنتجين من السوق. وأخيراً، فإن دور التهريب من إسرائيل والإغراق يلعب دوراً مضمخماً لأية هزة صغيرة في السوق. وهذا كله يستدعي دراسة متأنية لوضع استراتيجية متكاملة تضمن استقراراً أعلى في الأسعار خصوصاً وأن لحم الدجاج يشكل مادة غذائية رئيسية على موائد الفلسطينيين، والفقراء منهم بشكل خاص.

أصالة مطير، باحثة متدربة في «ماس»

شهدت أسعار لحوم الدواجن الطازجة ارتفاعاً ملحوظاً في شهر شباط الماضي بلغ 13% فلسطين (21% في الضفة الغربية) مقارنة مع الشهر الأول من العام. ووصل سعر الكيلوغرام إلى أكثر من 20 شيكل في بعض المدن الرئيسية في الضفة مما ولد احتجاجات واسعة ومطالبات بتدخل الهيئات المختصة لوضع حد لهذا الارتفاع.

يساهم قطاع الدواجن (الدجاج اللحم والبيض والحبش والأرانب) بنحو 45% من قيمة الإنتاج الحيواني في فلسطين. وبلغ عدد الدجاج اللحم المستهلك في فلسطين نحو 57 مليون دجاجة سنوياً (66% منها في الضفة). بالمقابل بلغ الإنتاج المحلي في العام 2012 نحو 32 مليون دجاجة (70% منها في الضفة والباقي في قطاع غزة). أما الفارق بين الاستهلاك والإنتاج المحليان فيتم سده بالاستيراد. ولقد بلغت قيمة مستوردات الدجاج اللحم من إسرائيل حوالي نصف مليون دولار في العام 2015.¹

يوضح الشكل 1 التذبذب الملحوظ في الأسعار الشهرية للدجاج في أجزاء فلسطين. ويدلل التحليل الإحصائي على وجود دورية في التغير في الأسعار، إذ بلغ عدد دورات إنتاج الدجاج اللحم 6 دورات في السنة (يبلغ متوسط دورة الإنتاج 50 يوم). وترتفع الأسعار وتعود إلى وضعها السابق عند انتهاء كل دورة إنتاج وبداية دورة جديدة.

يمكن إجمال المسببات الدورية في ارتفاع الأسعار بالتالي:

1. التحولات في تكاليف الإنتاج: ترتفع تكاليف تربية الدجاج اللحم في أشهر الشتاء نتيجة تكاليف التدفئة وارتفاع أسعار الصيغان اللاحمة وأسعار الأعلاف التي تتراوح بين 8 شيكل صيفاً و10 شيكل شتاءً للكيلوغرام، علماً بأن تكلفة العلف تصل إلى 70% من تكاليف إنتاج الدجاج اللحم.² من جهة أخرى هناك أثر الأمراض الموسمية (خاصة مرض «نيوكاسل»). وتقدر نسبة النفوق التي يسببها مرض نيوكاسل في دورات التربية الشتوية بنحو 25% من الصيغان والدجاج اليافع.³
2. ازدياد الطلب على الدجاج في الاعياد والمناسبات.
3. قصر دورة إنتاج الدجاج اللحم وانخفاض تكاليف الدخول في حلبة الإنتاج والخروج منه وهو ما يعكس في سرعة تحولات العرض المحلي بتأثير التحولات الطارئة في التكاليف.

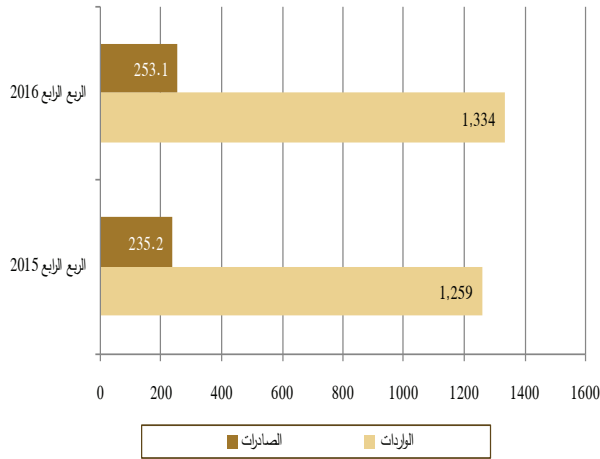
يوضح الشكل 1 أيضاً أن الربع الثاني من العام 2016 شهد تدني أسعار الدجاج اللحم إلى أدنى مستوى منذ مطلع العام 2010، حيث وصل متوسط السعر في فلسطين إلى 13.71 شيكل للكيلوغرام. وفي الفترة ذاتها تقريباً والفترة اللاحقة طرأ ارتفاع كبير على تكاليف الإنتاج نتيجة إصابة مزارع أمهات بيض الدجاج اللحم في أوروبا وإسرائيل بمرض أنفلونزا الطيور. علماً بأن الإنتاج المحلي في فلسطين من بيض التفريخ لا يغطي سوى 60% من حاجة السوق.⁴ ولقد أدى ارتفاع تكاليف الإنتاج مع الانحدار في الأسعار في صيف وخريف 2016 إلى خروج عدد كبير من مربي الدجاج اللحم من السوق، ويقدر عدد المزارعين الذين عزفوا عن الإنتاج بثلاث العدد الإجمالي حسب بعض التقديرات.⁵

- 1- البيانات مأخوذة من مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا. الثروة الحيوانية في الأراضي الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. مسح الإحصاءات الزراعية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017. إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة..
- 2- مقابلة أجريت مع مدير المبيعات في شركة دواجن فلسطين-زهرا خروب بتاريخ 2017-3-28.
- 3- مقابلة أجريت مع مدير عام التسويق في وزارة الزراعة - طارق ابو لبن بتاريخ 2017-3-23.
- 4- مرجع سابق 2.
- 5- مرجع سابق 3.

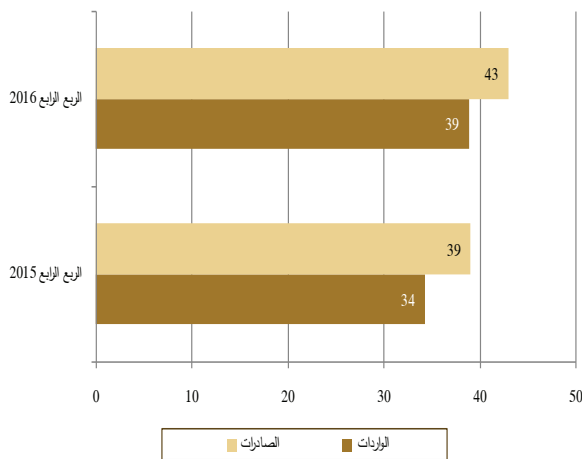
8- التجارة الخارجية¹

الميزان التجاري

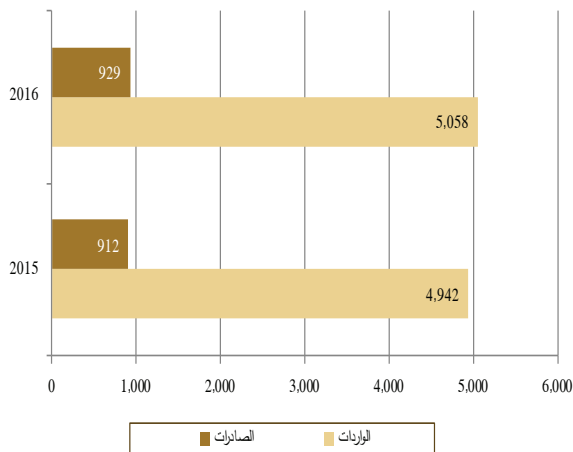
شكل 1-8: صادرات وواردات السلع المرصودة في الربع الرابع 2015 والربع الرابع 2016 (مليون دولار)



شكل 2-8: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل في الربع الرابع 2015 والربع الرابع 2016 (مليون دولار)



شكل 3-8: صادرات وواردات السلع المرصودة في 2015 و2016 (مليون دولار)



الربع الرابع. بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة² في الربع الرابع 2016 نحو 1,334 مليون دولار، وهذا أعلى بنسبة 7.8% من الربع السابق، وبنسبة 6.0% من الربع المناظر في العام السابق. أما الصادرات السلعية المرصودة فلم تزد قيمتها على 19% من قيمة الواردات، على الرغم من أنها شهدت ارتفاعاً بنسبة 11.6% مقارنة مع الربع الثالث وبنسبة 7.6% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. يمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,081 مليون دولار. ولقد تحسّن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 4.1 مليون دولار (انظر الشكلين 1-8 و 2-8).

المقارنة السنوية. بلغت قيمة الواردات السلعية المرصودة لعام 2016 نحو 5,057.5 مليون دولار وقد ارتفعت بنسبة 2.3% مقارنة مع عام 2015. أما الصادرات السلعية المرصودة فقد بلغت قيمتها حوالي 929.4 وسجلت ارتفاعاً بنسبة 1.9% مقارنة بعام 2015. ونتيجة لهذا بلغ العجز في الميزان التجاري السلعي 4,128 مليون دولار. وطراً تحسّن طفيف على هذا العجز نتيجة الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 21.4 مليون دولار (انظر الشكلين 3-8 و 4-8).

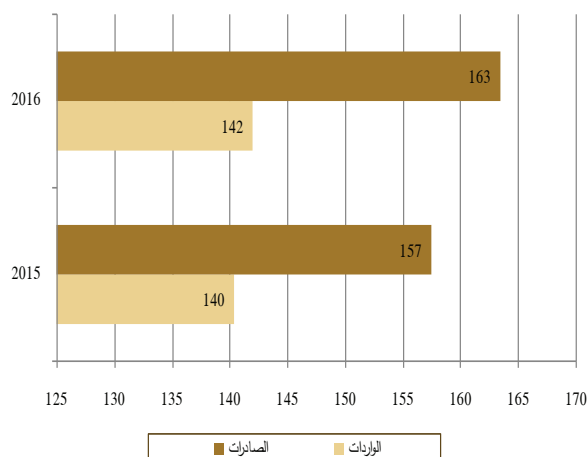
ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري: صافي التجارة بالسلع والخدمات. (2) ميزان الدخل: صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال. (3) ميزان التحويلات الجارية: المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

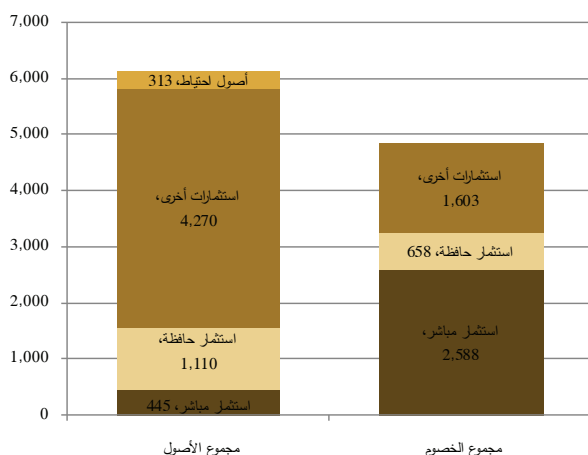
الربع الرابع. بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات) 356.1 مليون دولار في الربع الرابع 2016، وهو ما يعادل 11% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. جاء عجز الميزان الجاري نتيجة عجز في الميزان التجاري (1,359.1 مليون). مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من دخل عمّال الضفة في إسرائيل) بمقدار 408.6 مليون، وفائض في ميزان التحويلات (تولّد نحو رבעه من المساعدات الدولية للحكومة) بمقدار 585.4 مليون دولار. (انظر جدول 1-8)

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2017، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2017، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الرابع 2016..
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي)، يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

شكل 8-4: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل في 2015 و2016 (مليون دولار)



شكل 8-5: رصيد الاستثمارات الدولية (الربع الرابع 2016) (مليون دولار)



جدول 8-1: ميزان المدفوعات الفلسطيني* (مليون دولار)

2016	2015	الربع الرابع 2016	الربع الرابع 2015	
(5,170.5)	(5,199.6)	(1,359.1)	(1,319.0)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(4,282.1)	(4,300.5)	(1,126.6)	(1,091.6)	صافي السلع
(888.4)	(899.1)	(232.5)	(227.4)	صافي الخدمات
1,578.6	1,712.2	408.6	430.2	2. ميزان الدخل
2,243.9	1,421.4	585.4	348.9	3. ميزان التحويلات الجارية
(1,348.0)	(2,066.0)	(365.1)	(539.9)	4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)
1,113.9	2,451.1	354.5	706.6	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
231.5	(393.2)	10.6	(168.2)	6. صافي السهو والخطأ

(*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 354.5 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثّل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

المقارنة السنوية. بلغ عجز الحساب الجاري الفلسطيني 1,348 مليون دولار في العام 2016، وهو أقل بنسبة 35% عن عجز العام الماضي. وجاء هذا أساساً بسبب الارتفاع في التحويلات الجارية (بنسبة 58%) بين العامين. وفي حين طرأ تحسّن طفيف على عجز الميزان التجاري شهد ميزان تحويلات الدخل تراجعاً بلغت نسبته 8% تقريباً (انظر الجدول 8-1). جرى تمويل عجز ميزان المدفوعات هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وقّر مبلغ 1,113.9 مليون دولار. من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أنّ القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي صفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما، بسبب نقص البيانات أو التهريب، وهو ما يتم تسجيله تحت بند «حساب السهو والخطأ». ويلاحظ أنّ قيمة هذا البند ارتفعت بشكل ملحوظ بين العامين.³

الاستثمارات الدولية

بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الرابع 2016 نحو 6,138 مليون دولار. وشكّل الاستثمار المباشر في الخارج 7.2% منها، واستثمارات الحافظة 18.1%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد الفلسطيني حوالي 4,849 مليون دولار، كان أكثر من نصفها على شكل استثمارات مباشرة.

يعبّر الفارق بين الأصول والخصوم عن أنّ المقيمين في فلسطين «يستثمرون» 1,289 مليون دولار في الخارج أكثر مما «يستثمر» غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجّب الانتباه إلى أنّ جزءاً كبيراً من الأصول (64%) هو عبارة عن ودائع في البنوك الخارجية (معظمها من المصارف)، وهذه ليست استثمارات بالمعنى المعروف للاستثمار. وعند أخذ الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار يتضح أنّ ميزانها موجب في فلسطين، إذ تُشير الأرقام إلى أنّ استثمارات غير المقيمين المنفذة في فلسطين تزيد على استثمارات الفلسطينيين في الخارج بمقدار 2,143 مليون دولار. (انظر الشكل 8-5)

3- صافي السهو والخطأ في الجدول لا يعادل الفرق بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، ويعود السبب إلى أنّ جهاز الإحصاء قام بإضافة التمويل الاستثنائي إلى بند صافي السهو والخطأ

صندوق 7: انضمام فلسطين إلى «اتفاقية أغادير»

والاتحاد الأوربي، بما فيها اتفاق الشراكة مع فلسطين الموقع في العام 1997، تأسيس مناطق تجارة حرة بين الدول المنفردة والاتحاد الأوربي. وتضمن هذه الاتفاقيات المبدأ الذي يعرف باسم «التراكم الثنائي» (Bilateral Cumulation). وهذا المبدأ يقول أنه إذا قامت شركة في فلسطين مثلاً باستيراد نسيج من دول الاتحاد الأوربي وصنعت منه قمصانا ثم أعادت تصديرها إلى أوروبا فإن القيمة المضافة في النسيج وفي القمصان معاً تعتبر على أنها فلسطينية المنشأ وبالتالي يمكن إعفاء القمصان من الجمارك الأوربية.

على أن اتفاقيات الشراكة الأوربية المنفردة مع دول المتوسط العربية لا تسمح بإمكانية مراكمة القيمة المضافة بين الدول المتوسطية نفسها. أي إذا قامت الشركة الفلسطينية باستيراد النسيج من مصر مثلاً وخاطت منه قمصاناً فإن هذه القمصان لا تعفى من الجمارك الأوربية إذا كانت القيمة المضافة في فلسطين على هذه القمصان أقل من 70%. هذه الثغرة هي تماماً ما تسعى اتفاقية أغادير إلى سدها.

سوف تسمح اتفاقية أغادير، حالما تتمكن من خلق منطقة تجارة حرة بين أعضائها، بتطبيق مبدأ «التراكم المتعدد» (Diagonal Cumulation) مع الاتحاد الأوربي: إذا قامت إحدى دول اتفاقية أغادير باستخدام مدخلات مستوردة من دولة أخرى في الاتفاقية لصناعة منتج معين، ثم قامت بتصدير هذا المنتج إلى الاتحاد الأوربي فإن الاتحاد سيمنح هذا المنتج معاملة تفضيلية. أي سوف يعتبر أن القيمة المضافة المحلية في هذا المنتج هي مجموع القيم المضافة التي تمت في دول اتفاقية أغادير على هذا المنتج.⁴

سلام صلاح، باحثة مساعدة في «ماس»

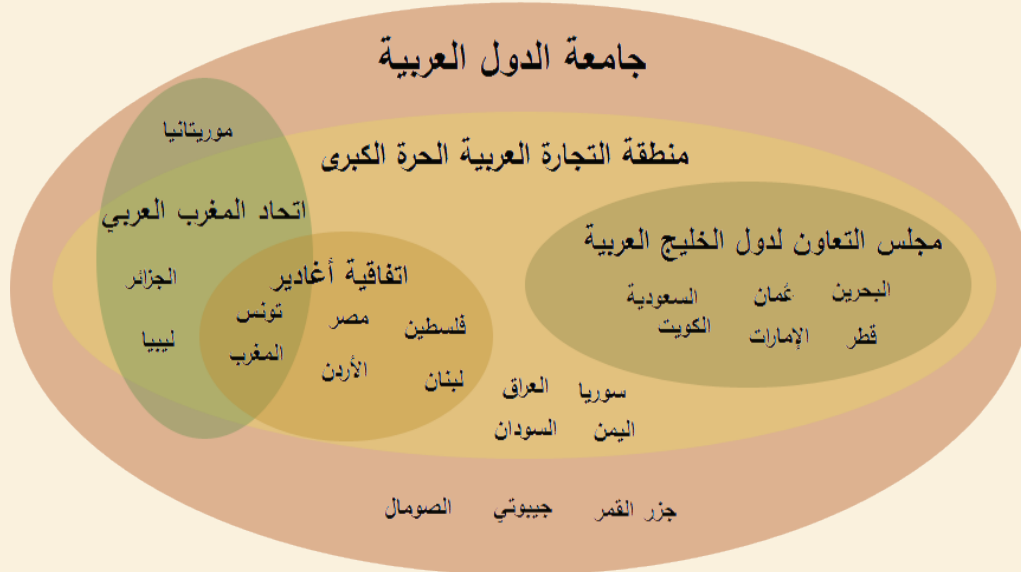
تم في نهاية شهر آذار الماضي، وعلى هامش أعمال الدورة 28 لمؤتمر القمة العربية الذي عُقد في الأردن، الإعلان عن قبول انضمام لبنان وفلسطين إلى اتفاقية «منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطة»، وهي الاتفاقية التي تعرف اختصاراً باسم «اتفاقية أغادير»¹. يعود تاريخ هذه الاتفاقية إلى العام 2004 حين جرى التوقيع عليها من قبل أربعة دول عربية (المغرب، الأردن، تونس، مصر). وتنص المادة ثلاثون من اتفاقية أغادير على أنه «يمكن لكل دولة عربية عضو في جامعة الدول العربية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وترتبط مع الاتحاد الأوربي باتفاقية شراكة أو اتفاقية تجارة حرة، طلب الانضمام إلى هذه الاتفاقية، ويتم ذلك بموافقة جميع الدول الأطراف في لجنة وزراء الخارجية»².

ترمي اتفاقية أغادير إلى تحقيق أربعة أهداف: إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة، تطوير النشاط الاقتصادي ودعم التشغيل، تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، التقريب بين تشريعات الدول المشاركة في المجالات الاقتصادية بهدف توفير مناخ موافق لشروط الاندماج بينها.

اتفاقية مكملة للشراكة الأوربية-المتوسطة

اتفاقية أغادير هي إلى حد بعيد اتفاقية مكملة «لإعلان برشلونة» والمبادرة المتوسطية التي جاء بها الاتحاد الأوربي في العام 1995 والتي تولد عنها اتفاقيات الشراكة بين الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوربي.³ تضمن اتفاقيات الشراكة بين الدول المتوسطية

شكل 1: توزيع دول الجامعة العربية حسب الاتفاقيات التجارية



المصدر: ويكيبيديا، شوهدي بتاريخ 4/4/2017. <https://goo.gl/xWikPo>

1- الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير. «خارجية دول أغادير يوافقون على انضمام فلسطين ولبنان». شوهدي بتاريخ 4/4/2017. <http://www.agadiragreement.org/DetailsPage/AghadirAr/NewsDetailsAr.aspx?PID=1003>

2- بالتريدي. اتفاقيات التجارة، اتفاقية أغادير AA. شوهدي بتاريخ 5/4/2017. www.paltrade.org/ar_SA/page/trade-agreements

3- مقابلة هاتفية مع محمد حميدان، مدير دائرة تجارة الخدمات في وزارة الاقتصاد بتاريخ 10/4/2017.

4- من أجل معلومات أوسع حول مراكمة القيمة المضافة في اتفاقيات الشراكة الأوربية راجع: Kanafani, N (2000). "Associating Palestine with European Union: the present framework and the way ahead". Ramallah: Palestine Economic Policy Research Institute-MAS

في حساب الناتج المحلي تبعاً لسعر هذا الطن في السوق المحلية، وهذا يعني أن إنتاج ذات الكمية من القمح (ومن النوعية ذاتها) تضيف إلى الناتج المحلي الإجمالي قيمة أعلى بكثير في الدول الغنية التي تسود فيها الأسعار المرتفعة، مما تفعله في الدول الفقيرة. وهذا ما يجعل مقارنة الأرقام الجارية للناتج المحلي بين الدول غير دقيقة وغير عادلة طالما أنها تعكس جزئياً التباين بالأسعار وليس فقط التباين في كميات ونوعيات الإنتاج. جوهر الإشكالية يكمن في أن مقارنة الإنتاج والدخل بين الدول تتطلب تحويل قيم الناتج المحلي المختلفة إلى قيمتها بعملة واحدة، ولكن أسعار الصرف بين العملات لا تعكس بأمانة ودقة تباين القوة الشرائية للعملات المختلفة. وهذه هي المشكلة التي وضع الاقتصاديون لها حلاً تحت عنوان أسعار صرف «مكافئ القوة الشرائية» (PPP).

مكافئ القوة الشرائية

هناك نوعان من أسعار الصرف بين العملات، سعر الصرف الجاري وسعر صرف مكافئ القوة الشرائية. الأول هو السعر المراقب في السوق، مثلاً كل 1 دولار يعادل 18.7 جنية مصري. سعر الصرف الثاني هو سعر بديل لسعر صرف السوق، ويقوم على أساس تكاليف الحياة في كل دولة مقارنة بالدولة الأخرى، وعلى التباين في معدلات التضخم بينها. سعر صرف مكافئ القوة الشرائية يوحد ويوازن بين أسعار كافة السلع والخدمات فيما بين دولتين. مثلاً إذا كان ما يمكن شراءه بـ 10 دولارات في أمريكا يطابق من حيث الكمية والنوعية تماماً ما يمكن شراءه بـ 50 جنيه مصري، فإنه سعر الصرف الذي يعادل ما بين القوة الشرائية للعملة يكون 5 جنيهات لقاء كل دولار. سعر صرف القوة الشرائية هذا يعني أن سعر صرف الجنيه المصري في السوق المذكور سابقاً اقل من قيمته الحقيقية (-undervalued) بمقدار يقرب من 70%. واضح ان استخدام سعر صرف مكافئ القوة الشرائية سوف يرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي لمصر مقاساً بالدولار بمقدار يقرب من ثلاثة أضعاف قيمته عند استخدام سعر صرف السوق.

برنامج المقارنات الدولي (ICP)

أولت هيئة الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً بتطوير تقنيات تسمح بإجراء مقارنات دولية لأرقام الحسابات القومية. وقامت في العام 1968 بتأسيس برنامج دائم لهذا الغرض تحت اسم برنامج المقارنات الدولية (International Comparison Program) والذي يعمل الآن تحت مظلة البنك الدولي. ويقوم البرنامج بشكل دوري بتقدير ونشر بيانات عن قيم الناتج المحلي الإجمالي حسب مكافئ القوة الشرائية في 199 دولة (بما فيها فلسطين). ولقد صدر المجلد الأخير للبرنامج في العام 2014 وهو يغطي أسعار صرف مكافئ القيمة الشرائية في دول العالم في العام 2011. ويوفر الجدول 1 نبذة عن الأرقام التي وردت في ذلك المجلد لعدد من الدول المختارة.¹

يستحيل بالطبع التوصل بشكل مباشر إلى سعر الصرف الذي يوحد تماماً بين أسعار كافة السلع والخدمات المتشابهة في

مفاهيم وتعريف اقتصادية: مكافئ القوة الشرائية Purchasing Power Parity (PPP)

من المعلوم أنّ مقياس الدخل، أو الناتج المحلي الإجمالي، يعاني من مثالب متعددة، وهو على ذلك ليس مؤشراً أميناً للتدليل على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ولكن هذا المؤشر يظل الأوسع استخداماً والأكثر انتشاراً للتعبير عن مستوى النشاط الاقتصادي وللمقارنة بين مستويات الحياة في البلدان المختلفة. ولعل أفضل تفسير لهذه المفارقة هو ما ذكره الاقتصادي البارز آرثر لويس (جائزة نوبل في 1979): «أن مستوى الدخل للفرد ما يزال، على الرغم من كل نواقصه، أفضل مؤشر متاح للرفاه ذلك لأن مستوى الدخل يتيح الفرصة أمام الفرد لأن يسيطر على مصيره ويتحكم به.»

الناتج المحلي الإجمالي هو القيمة النقدية لكافة أنواع البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد خلال فترة سنة. ويتم حساب قيمة هذه البضائع والخدمات بضرب كميات إنتاجها بأسعارها في السوق. ومن بين النواذر التي تذكر للتعبير عن إحدى النواقص الأساسية التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي ان زواج الرجل من الطاهية أو المربية التي تعمل في منزله يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي. ذلك لأن عمل المربية هو عمل سوقي (يهر في السوق) مدفوع الأجر ويدخل في حساب الناتج المحلي، في حين أن الأعمال المنزلية للزوجة وتربية الأطفال هي نشاطات غير سوقية (اذن غير اقتصادية) ولا تدخل في حساب الإنتاج. قصور آخر يعاني منه مؤشر الدخل يتمثل في أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للتدفق وليس للمخزون، وهذا يعني أن الدول يمكنها من حيث المبدأ زيادة الناتج المحلي فيها، أو الدخل، على حساب استنزاف مخزون الثروات الطبيعية والرأسمالية في البلاد.

الأسعار الثابتة

استنبط الاقتصاديون حلاً مقنعة لعدد من المثالب التي يعاني منها مؤشر الناتج المحلي: الأول يتعلق بالمقارنة بين أرقام الناتج في نقطتي زمن مختلفتين، والثاني يتعلق بمقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان المختلفة. ينشأ المثلث الأول من أن تغير قيمة الناتج المحلي بين سنة وأخرى قد يتولد من ارتفاع الأسعار وليس من زيادة الكميات التي يتم إنتاجها من السلع والخدمات. وللتخلص من تأثير زيادة الأسعار يتم استخدام ما يعرف باسم «الأسعار الثابتة». على سبيل المثال، إذا أردنا التوصل إلى قيمة زيادة الإنتاج «الحقيقية» (أي تلك التي تعزى إلى زيادة كميات الإنتاج وليس إلى ارتفاع الأسعار) بين العام 2000 و2010، نقوم بضرب كميات البضائع والخدمات التي تم إنتاجها في العام 2010 بأسعار هذه البضائع والخدمات في العام 2000. والزيادة في قيمة الناتج المحلي هذه عن قيمته في العام 2000 تمثل النمو «الحقيقي» للاقتصاد، أي ما يعرف باسم النمو بالأسعار الثابتة للعام 2000.

المقارنات الدولية

المشكلة الثانية، أي مشكلة المقارنة بين الناتج المحلي في الدول المختلفة، ترتبط بالتباين الكبير في أسعار السلع والخدمات في دول العالم. على سبيل المثال، أن إنتاج كل طن قمح يدخل

1- World Bank. 2015. Purchasing Power Parities and the Real Size of World Economies: A Comprehensive Report of the 2011 International Comparison Program. Washington, DC: World Bank. <http://siteresources.worldbank.org/ICPEXT/Resources/ICP-2011-report.pdf>

الشرائية للأردن مثلاً يمكن حسابه الآن بشكل غير مباشر، عبر تقسيم ن. م. ا. بالدينار على ن. م. ا. للأردن مقاساً بالأسعار الأمريكية (20.5/59.8 = 0.34). وسعر الصرف هذا يختلف بشكل كبير عن سعر الصرف السوقي للدينار والذي يعادل 0.71 دولار لكل دينار.

القاعدة العامة للتباين بين قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الجاري وقيمه بدولار مكافئ القوة الشرائية هي كالتالي: كلما كانت الأسعار في بلد ما أعلى من الأسعار السائدة في أمريكا (كما في النزوح مثلاً)، فإن قيمة الناتج المحلي فيها حسب مكافئ القوة الشرائية تكون أدنى من قيمة الناتج حسب سعر صرف السوق. والعكس بالعكس. وكلما توسع الفرق بين الأسعار، كبر الفارق بين الناتج المحلي مقاساً بالطريقتين.

خذ إسرائيل وفلسطين على سبيل المثال، نظراً لأن الأسعار في إسرائيل أعلى بمقدار 13 نقطة عن الأسعار في أمريكا (متوسط الأسعار في 199 دولة يبلغ 100)، فإن ناتجها المحلي مقاساً بدولار مكافئ القوة الشرائية يقل بمقدار 24 مليار عن قيمته حسب سعر صرف السوق (سعر صرف الدولار حسب مكافئ القوة الشرائية في إسرائيل يعادل 3.945 شيكل). أما في فلسطين، ونظراً لأن مستوى الأسعار فيها أقل بمقدار 50 نقطة عن الأسعار في أمريكا، فإن الناتج المحلي حسب مكافئ القوة الشرائية فيها أعلى من الناتج المحلي الجاري بمقدار 6.2 مليار دولار (سعر صرف الدولار حسب مكافئ القوة الشرائية في فلسطين يعادل 2.187 شيكل: أي ما يمكن شراؤه بدولار واحد في أمريكا يمكن شراؤه بكمية ونوعية مطابقة تماماً بـ 2.187 شيكل في فلسطين).

لا شك أن استخدام أسعار صرف مكافئ القوة الشرائية يعطي صورة أكثر دقة وأكثر عدالة عن مستويات الدخل في الدول المختلفة. على سبيل المثال أن دخل الفرد المصري لا يزيد على 2,888 دولار جاري في العام 2011، ولكنه يرتفع إلى 10,599 دولار حسب مكافئ القوة الشرائية. من ناحية ثانية فإن مقارنة مستويات الدخل بالدول المختلفة مع بعضها البعض ليس لها دلالة حقيقية وعملية إذا ما تم تجاهل التباين في أسعار السلع والخدمات بين هذه الدول. ويكفي هنا أن نشير إلى أن دخل الفرد المصري في 2011 كان لا يزيد على 3% من دخل الفرد في النزوح حسب أسعار الصرف الجارية، في حين أنه يصل إلى 17% المقارنة بمكافئ القوة الشرائية.

بلدين مختلفين. ولهذا السبب اختار برنامج المقارنات الدولية طريقاً بديلاً للحساب. يفترض هذا الطريق أن هناك أسعاراً واحدة لكافة البضائع والخدمات في كافة أنحاء العالم، وأن هذه الأسعار مطابقة للأسعار السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. حالما يتم افتراض هذه الأسعار العالمية الموحدة فإن الخطوة التالية تتمثل في ضرب هذه الأسعار بكميات البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في البلدان المختلفة. وحصيلة عملية الضرب هذه تمثل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مقاساً، ليس فقط بالدولار الأمريكي، ولكن أيضاً مقاساً بالأسعار الأمريكية. وهكذا يصبح بالإمكان مقارنة أرقام الناتج المحلي للدول المختلفة مع بعضها البعض نظراً لأن مستويات الأسعار باتت موحدة فيما بينها.

يسجل العمود الأول في الجدول 1 قيم الناتج المحلي الإجمالي في دول مختلفة بالعمولات المحلية (مثلاً الأردن 20.5 مليار دينار، ومصر 1,371 مليار جنيه). كما يسجل العمود الثاني قيمة الناتج المحلي لهذه الدول مقيماً بالدولار على ضوء سعر الصرف السائد في السوق بين العملة المحلية والدولار. واضح أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا تظل على حالها في العمودين الأول والثاني. لاحظ أيضاً أن قيمة الناتج المحلي في كل من إسرائيل وفلسطين تم تحويلها من الشيكل (في العمود 1) إلى الدولار (العمود 2) بسعر صرف سوقي واحد يعادل 3.571 شيكل لكل دولار.

يسجل العمود الثالث قيمة الناتج المحلي الإجمالي على ضوء مكافئ القوة الشرائية. ويتم حساب هذا، كما ذكرنا سابقاً، بضرب كميات الإنتاج من البضائع والخدمات في الأردن مثلاً بأسعار هذه البضائع والخدمات في الولايات المتحدة ذاتها. واضح أن قيمة الناتج المحلي في أمريكا تظل أيضاً على حالها هنا كما في العمودين السابقين. ولكن قيمة الناتج حسب مكافئ القوة الشرائية (المحسوبة باستخدام الأسعار الأمريكية) تختلف في كافة الدول الأخرى عن قيمتها المحسوبة باستخدام أسعار الصرف السوقية. لاحظ أن سعر صرف مكافئ القوة

جدول 1: الناتج المحلي الإجمالي مقيماً بالدولار الجاري وبدولار مكافئ القوة الشرائية (2011)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد	الناتج المحلي الإجمالي				
	دولار مكافئ شراء 5	دولار 4	مليار دولار مكافئ شراء 3	مليار دولار 2	مليار عملة محلية 1
49,782	49,782	15,533.8	15,533.8	15,533.8	الولايات المتحدة
61,879	99,035	306.5	490.5	2,750	النزوح
10,057	5,456	13,495	7,921.9	47,310.4	الصين
10,599	2,888	843.8	229.9	1,371.1	مصر
11,169	4,615	59.8	28.8	20.5	الأردن
30,168	33,259	234.2	258.2	923.9	إسرائيل
3,833	2,345	16.0	9.8	35.0	فلسطين

Source: World Bank. 2015. Purchasing Power Parities and the Real Size of World Economies: A Comprehensive Report of the 2011 International Comparison Program. Washington, DC: World Bank.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2010 - 2016

2016 ²				2015	2016	2015	2014	2013	2012	المؤشر
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع						
السكان (ألف نسمة)										
4,816.5	4,833.5	4,799.8	4,766.2	4,732.7	4,867.4	4,682.5	4,550.4	4,420.5	4,293.3	فلسطين
2,935.4	2,944.5	2,926.3	2,908.0	2,889.8	2,962.9	2,862.5	2,790.3	2,719.1	2,649.0	الضفة الغربية
1,881.1	1,888.9	1,873.5	1,858.2	1,842.9	1,904.5	1,820.0	1,760.1	1,701.4	1,644.3	قطاع غزة
سوق العمل										
1,002.0	970.9	975.0	974.0	983.0	980.5	963.0	917.0	885.0	858.0	عدد العاملين (ألف شخص)
45.5	46.1	45.7	45.8	46.2	45.8	45.8	45.8	43.6	43.4	نسبة المشاركة (%)
25.7	28.4	26.9	26.6	25.8	26.9	25.9	26.9	23.4	23.0	معدّل البطالة (%)
16.9	19.6	18.3	18.0	18.7	18.2	17.3	17.7	18.6	19.0	الضفة الغربية
40.6	43.2	41.7	41.2	38.4	41.7	41.0	43.9	32.6	31.0	قطاع غزة
الحسابات القومية (مليون دولار)										
3,327.2	3,439.4	3,355.2	3,275.3	3,336.5	13,397.1	12,673.0	12,715.6	12,476.0	11,279.4	الناتج المحلي إجمالي
2,961.5	3,170.7	3,082.5	2,984.8	2,926.2	12,353.3	11,765.6	11,840.4	11,062.6	10,158.5	الإنفاق الخاص
964.4	879.3	905.7	780.8	934.1	3,530.2	3,429.5	3,478.2	3,381.7	3,126.9	الإنفاق الحكومي
760.3	677.8	715.6	684.0	795.2	2,837.7	2,677.4	2,415.0	2,707.3	2,378.5	التكوين الرأسمالي الإجمالي
658.8	600.1	631.6	541.9	607.0	2,432.4	2,338.1	2,172.3	2,071.8	1,871.1	الصادرات
2,017.8	1,888.5	1,980.2	1,716.2	1,926.0	7,602.7	7,537.6	7,208.9	6,804.0	6,299.9	الواردات
الناتج المحلي للفرد (دولار)										
723.3	753.0	739.8	727.4	746.0	2,943.5	2,863.9	2,960.1	2,992.2	2,787.2	بالأسعار الجارية
434.2	442.9	447.8	441.0	441.0	1,765.9	1,744.5	1,737.4	1,793.3	1,807.5	بالأسعار الثابتة (أسعار 2004)
ميزان المدفوعات (مليون دولار)										
(1,359.1)	(1,288.5)	(1,348.6)	(1,174.3)	(1,319.0)	(5,170.5)	(5,199.5)	(5,036.7)	(4,732.2)	(4,428.7)	الميزان التجاري
408.6	401.3	404.3	364.4	430.2	1,578.6	1,712.3	1,482.4	1,160.3	857.4	ميزان الدخل
585.4	572.8	553.3	532.4	348.9	2,243.9	1,421.5	1,405.3	1,188.5	1,750.5	ميزان التحويلات الجارية
(365.1)	(314.4)	(391.0)	(277.5)	(539.9)	(1,348.0)	(2,065.7)	(2,149.0)	(2,383.4)	(1,820.8)	ميزان الحساب الجاري
أسعار الصرف والتضخم										
3.829	3.806	3.815	3.908	3.878	3.840	3.884	3.577	3.611	3.854	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.401	5.377	5.381	5.512	5.470	5.418	5.483	5.046	5.093	5.436	سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
(0.69)	0.32	(0.03)	(0.90)	0.65	(0.22)	1.43	1.73	1.72	2.78	معدّل التضخم (%) ¹
المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)										
936.4	737.6	993.3	884.6	550.4	3,552.0	2,891.4	2,791.2	2,319.9	2,240.1	صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)
768.2	879.4	1,151.6	862.4	859.2	3,661.6	3,424.9	3,445.9	3,250.7	3,047.1	النفقات الجارية
80.2	45.0	54.1	37.1	51.1	216.5	176.4	160.9	168.4	211.0	النفقات التطويرية
88.0	(186.8)	(212.4)	(15.0)	(359.9)	(326.2)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	(1,018.0)	فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)
214.3	168.8	203.5	179.8	174.9	766.3	796.8	1,230.4	1,358.0	932.1	إجمالي المنح والمساعدات
302.3	(18.0)	(8.9)	164.8	(185.0)	440.1	86.9	414.8	258.7	(85.9)	فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2,483.8	2,553.8	2,530.2	2,527.0	2,537.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8	2,376.2	2,482.5	الدين العام الحكومي
القطاع المصرفي (مليون دولار)										
14,190.1	14,068.3	13,599.6	13,143.6	12,602.3	14,190.1	12,602.3	11,822.0	11,191.0	9,799.0	موجودات/مطلوبات المصارف
1,683.6	1,624.4	1,495.2	1,483.2	1,461.7	1,683.6	1,461.7	1,464.0	1,360.0	1,258.0	حقوق الملكية
10,595.7	10,432.6	10,202.6	10,054.7	9,654.6	10,595.7	9,654.6	8,935.0	8,304.0	7,484.0	ودائع الجمهور
6,865.9	6,666.4	6,405.1	6,137.3	5,824.7	6,865.9	5,824.7	4,895.0	4,480.0	4,122.0	التسهيلات الائتمانية

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).
1. معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.
2. أرقام 2016 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.
الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة
البيانات الموجودة في الجدول حسب آخر تحديث متوافر للبيانات.